

مهنيون

نشرة إلكترونية مهنية ، العدد 4 سنة 2018
www.aljuboori.net

مجلس معايير
المحاسبة
الدولية يطلق
معيار محاسبة
التحوط

أيوفي
ومنظمة
(ACCA)
الدولية
للمحاسبين
القانونيين
المعتمدين
يوقعان
مذكرة
تفاهم
نوعية

خطوة اخرى الى الامام ،
التحول من مؤسسة
مهنية الى مؤسسة
معرفة !

قراءة في قانون نقابة
الاكاديميين العراقيين لعام ٢٠١٧

جين ستيفنس -
قصة نجاح

RSM

الاستشاري القانوني :
السيد مهدي الجبوري
مؤسس الجبوري و شركاؤه للخدمات المهنية
law.firm@aljuboori.net



كلمة العدد :

خطوة اخرى الى الامام ، التحول من مؤسسة مهنية الى مؤسسة معرفة.

بدأت منذ بدايات القرن العشرين عمليات الدمج بين المؤسسات المهنية عبر العالم وبمختلف النشاطات ، بدأت شركات المحاسبة تتجمع في ما بينها لتشكل شركات محاسبية تقدم الخدمات المحاسبية عبر العالم تحت اسم دولي واحد ، لاحقا بدأت شركات المحاماة تندمج ايضا مع شركات المحاسبة لتشكل شبكات وتحالفات اقوى في محاولة لتوحيد الجهود ورفع المستوى المهني للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات . في منتصف القرن العشرين و بعده انضمت شركات البرمجيات واستشارات تكنولوجيا المعلومات لتنضم الى هذه المؤسسات وخدمات الجودة (الايزو) الى ان تحولت هذه الشبكات الى اقرب بالتحالفات بين الالف المهنيين بينهم ضد تحالفات اخرى .

بدأ أيضا ما يسمى بالتدريب والاستشارات المهنية المتخصصة وهي تخصص بتقديم التدريب المهني المركز على نشاط معين وتمنح المتدرب شهادة مهنية تشير الى خبرته المهنية في نشاط محدد ، هذه المؤسسات التي تمنح هذه الشهادات عادة تكون مؤسسات عالمية مرموقة وشهاداتها المهنية معترف بها حول العالم وتكون ذات رصانة عالية المستوى من الجانب المهني و الفني .

نحن في الجبوري وشركاؤه قررنا خوض هذه التجربة (التدريب والامتحانات المهنية المتخصصة) وقررنا الا نكتفي بالخدمات الاستشارية المحاسبية والقانونية التي تقدمها مجموعتنا بل والتطور لتقديم خدمات استشارات معايير التقارير المالية الدولية IFRS واستشارات المالية الاسلامية التي تخصص بالخدمات الاستشارية للمصارف الاسلامية وشركات التامين الاسلامية . لم يقف الامر عند هذا الحد بل قمنا بتوقيع اتفاقيات لفتح مراكز تدريب لعدد من الشهادات الدولية في العراق على ان يكون المركز الامتحاني في العراق .

لقد وجدنا إننا و بسبب هذه الخطوة لا بُد من ان نؤسس قسم ل تكنولوجيا المعلومات و إننا يجب ان نتواصل مع بعض المؤسسات الدولية في مجال الامتحانات عن بُعد أو الـ(online) ، و الاستجابة الى متطلبات جديدة في تقنية المعلومات ، وبالفعل بدأنا بهذه الخطوة التي ربما تأخذ بعض الوقت قبل الحصول على نتائج ومخرجات لها إلا إنها خطوة ضرورية لا بد منها إذا فكرنا في دخول هذا المضمار .

ان فتح هذه النوافذ للشباب العراقي الراغب بتطوير قدراته المهنية امر مهم ويعطي لهم وسيلة لتطوير انفسهم مهنيًا وهو تحول مهم من مؤسسة استشارية الى مؤسسة معرفة تساعد المؤسسات على تطوير انفسها من خلال الاطلاع على اخر الاصدارات في هذه المجالات وملاحظة التطور الذي تشهده الأنشطة المحددة .. اننا في الخطوات الاولى لهذا المركز المهني حيث اننا قد تواصلنا مع بعض المؤسسات الدولية التي تقدم الشهادات المحاسبية والمالية لتمثيلها في العراق وفتح مراكز تدريبية وامتحانية لها في العراق وسنركز في الفترة الاولى على الامتحانات التي تتم باللغة العربية حيث اننا ندرك ان هناك ضعفا كبيرا في العراق حول اللغة الانكليزية ، هذا لايعني اننا لن نحاول توطين بعض الشهادات الدولية باللغة الانكليزية الا اننا في سنة ٢٠١٧ و سنة ٢٠١٨ سنركز على الشهادات المهنية المحاسبية والمالية باللغة العربية .

لمعرفة تفاصيل أكثر عن الشركات التي تم التعاقد معها أو عن الامتحانات المتوفرة ، يُرجى زيارة موقعنا الخاص بتكنولوجيا المعلومات :

www.alhikma.aljuboori.net

أو تواصلوا معنا عبر الايميل :

consulting@aljuboori.net

يمكنكم دائما التواصل معنا على منصات التواصل الاجتماعي

 Juboori & Co.

 @aljuboori_co

 Ahmed Al-Juboori

 Ahmed Al-Juboori

 +964 7901-857-094
+964 7901-434-230

 <http://aljuboori.net>



المحتوى

٤ - ٥ جين ستيفنس - قصة نجاح

٦ - ٧ مستقبل الخدمات القانونية في ظل الابتكار والتكنولوجيا

٨ - ١١ ركن المالية الإسلامية :

٨ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يطلق بالتعاون مع البنك الدولي أول منشور مشترك بعنوان « ممارسات حوكمة الشركات في

المصارف الإسلامية لعام ٢٠١٧ »

٩ إنعقاد الجلسة الاستراتيجية لأعضاء المجلس العام في كوالالمبور - ماليزيا

٩ أيوفي و منظمة ACCA يوقعان مذكرة تفاهم نوعية

١٠ أيوفي تتم إصدار ١٠٠ معيار باعتماد النسخة الرسمية من معيار الهيئات

الشرعية المركزية

١٠ مجلس أيوفي ينشر مسودة المعيار الشرعي الجديد بشأن الوقف و يطلب رأي الصناعة بشأنه

١١ مجلس الحوكمة و الاخلاقيات التابع لايوفي يعتمد معيار الهيئات الشرعية

١٢ - ١٣ مجلس معايير المحاسبة الدولية يطلق معيار محاسبة التحوط

١٤ - ١٥ في عالم جديد شجاع : كيف ستتغير مسؤوليات المدقق

١٦ سيطرة شركات محدودة على سوق المحاسبة في الامارات لا يثير القلق

١٧ مجلس معايير المحاسبة الدولية يصدر تعديلات محدودة النطاق على المعيارين ٩ و ٢٨ .

١٨ - ١٩ المركزي يشن حملة غير مسبوقة على مخالفات القروض الاستهلاكية و المقسطة

٢٠ أبوغزالة: إختيار المجمع لعضوية IFAC يعكس طموحنا في تعزيز التواجد العربي

٢١ الاستطلاع العالمي للاتحاد الدولي للمحاسبين يعكس التحديات المتنامية في وجه مواهب و تكنولوجيا المحاسبة

قسم الاخبار العالمية و المحلية والمقالات ٢٢

- ستة اشياء لا تعرفها عن محاسبي الادارة ٢٢

- إستطلاع : مواطنو دول العشرين يفضلون التعاون بين الحكومات على المنافسة الضريبية ٢٢

- مجلس معايير المحاسبة الدولية يحدد الخطوات اللازمة لتحسين الافصاحات في البيانات المالية ٢٣

- تغريم « كي بي أم جي » الولايات المتحدة الامريكية بسبب فشلها في إكتشاف مبالغة شركة نفطية في قيمة أصولها ٢٣

- مجلس المعايير الدولية للتدقيق و التأكيد يطلق خطة عمل لمدة عامين لتعزيز مرتكزات جودة التدقيق ٢٤

- مجلس المعايير الدولية للتدقيق و التأكيد يطلق خطة عمل لمدة عامين لتعزيز مرتكزات جودة التدقيق ٢٤

- مجلس معايير المحاسبة الدولية يبدأ المرحلة الثانية من مراجعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٣ يطلب الحصول على معلومات ٢٥

- ستاندرد أند بورز للتصنيفات الائتمانية تتوقع مرونة البنوك الخليجية تجاه تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ على اوضاعها المالية ٢٥

- الارشادات الجديدة للاتحاد الدولي للمحاسبين تساعد المؤسسات على توجيه نظم محاسبية معقدة ٢٦

- المجلس العام يقدم تعليقاته الى لجنة بارل ٢٦

- المصارف الاقليمية بحاجة للاخذ بعين الاعتبار موثوقية رأس المال ٢٦

- إستراتيجية مجلس معايير التعليم المحاسبي تركز على تطوير و دعم معايير التعليم المحاسبي ٢٧

- مجلس المعايير المالية يفرم برايس ووتر هاوس ا, ٥ مليون ٢٧

- لجنة الاوراف المالية و البورصات تحدث دليلاً حول تحقيق الإيرادات ٢٨

- ماليزيا تطرح الاعفاءات من التدقيق ٢٨

- UK FRC تطلق التشاور بشأن دليل التقارير غير المالية ٢٩

- المنظمات العالمية تعقد حلقة تدارس حول تعزيز الادارة المالية العامة ٢٩

- المحاسبون يقدمون مساعدة جوهرية في تقليل الفساد العالمي ٣٠

- معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا ينشر IFRS ٩ ٣٠

- مجلس المعايير المحاسبية الدولية يعمل على تحسين إعداد التقارير المالية بشأن الأدوات المالية ٣١

- مجلس معايير المحاسبة الدولية يستجيب لنداء الشركات للحصول على المساعدة ذات الاهمية النسبية في البيانات المالية ٣١

- مجلس المعايير الدولية لقواعد أخلاقيات المحاسبين يقترح متطلبات اخلاقية معدلة تحظر الحوافز غير الملائمة ٣١



في أول حديث مطبوع باللغة العربية

جين ستيفنس - قصة نجاح

جين ستيفنس واحدة من أهم ١٠ شخصيات محاسبية في العالم طوال السنوات العشرة السابقة و هي الرئيس التنفيذي لشركة RSM إنترناشونال - وهي شبكة عالمية من شركات التدقيق والضرائب والاستشارات المستقلة التي لها مكاتب في ١٢٠ دولة. ولدت جين ودرست في الولايات المتحدة، وهي محاسب قانوني معتمد ولديها درجة الماجستير في المالية. انتقلت جين من الولايات المتحدة إلى لندن في عام ١٩٩٧ للعمل في مكاتب RSM الدولية ودعت لتكون الرئيس التنفيذي للشبكة اعتباراً من يناير ٢٠٠٦.

- من طموح RSM's مضاعفة حجم أعمالها الحالي من ٥,١ مليار دولار إلى ٨ مليارات بحلول عام ٢٠٢٠. كيف ستتمكن RSM من تحقيق هذا الهدف؟

يشير النمو العالمي الذي حققته RSM على مستوى العالم بنسبة ٧,٦٪ (سنة ٢٠١٦ في ديسمبر) إلى أن الشبكة تشهد تحسناً مطرداً بما يتماشى مع استراتيجيتنا العالمية، والنجاح الذي حققناه في كل من مناطقنا دليل على ذلك. وهذا النمو هو الأبرز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٨ في المائة)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٧ في المائة) والأمريكيتين (٢٠ في المائة).

وقد ركزنا على تنمية قدراتنا الاستشارية التي أثبتت في الوقت المناسب بالنظر إلى المشاهد الاقتصادية الصعبة الذي أحدثته الأحداث السياسية الأخيرة للشركات في السوق المتوسطة.

كما كان هناك العديد من عمليات الاندماج والاستحواذ الناجحة التي لا تنمي أعمالنا فحسب، بل تضيف أيضا مجالات متنوعة من الخبرة، مثل الاندماجات مع شركات RSM في إسبانيا وهولندا والمملكة المتحدة وبولندا وأيرلندا. ويسرنا أيضا أن نرحب بالعديد من الشركات الممتازة في الشبكة في أنحاء مختلفة من العالم؛ وكان آخرها في غواتيمالا وجبل طارق وصربيا وموزامبيق وملاوي.

لقد كان قدرا كبيرا من نجاحنا ونمونا الأخير ممكنا بفضل العلامة التجارية العالمية القوية التي أطلقتها الشركة في أكتوبر ٢٠١٥. ونحن نعمل الآن تحت نفس الاسم والشعار والرسائل، وبالتالي فإن جهودنا التعاونية سواء التسويق أو العلاقات العامة أو تطوير الأعمال، وتحقيق النجاحات التراكمية لجميع شركات RSM. ومع ذلك، نحن لم نغير مجرد الألوان في شعارنا، نحن التزمنا باستراتيجياتنا العالمية والمحلية، إلى بعضها البعض، وإلى الإجراءات التي من شأنها أن تجعلنا أكثر نجاحا معا.

زبائننا يزدادون عالمياً، ويرغبون بالعمل مع مستشارين عالميين - مع RSM أنهم يحصلون على هذا، وقد ساعد في ذلك توحيدنا للشركات على أساس وطني وكذلك على الصعيد العالمي. نحن الآن نشعر بالتغيير ورؤية فوائد هويتنا الجديدة والعلامة التجارية بعد احتضانها لمدة عامين تقريبا.

كيف يرى RSM المنافسة في شركات المحاسبة الدولية الأعلى والأقل تصنيفا مثل BDO (الترتيب رقم ٥) و غرانت ثورنتون (الترتيب رقم ٧)؟

نحن لا نركز اهتمامنا على المنافسة، وبدلا من ذلك نركز على احتياجات عملائنا. ما هي الخدمات التي يحتاجونها، أين هم في حاجة إليها وكيف يمكننا أن نحدث فرقا في أعمالهم؟ بطبيعة الحال، لا ينبغي تجاهل حركات المنافسين ولكن مساحة RSM في السوق هي علامة واضحة وتركيزنا راسخ.

- أخصائيّ الإعلام في المحاسبة يصفون المشهد الدولي للمراجعة بشكل متكرر على أن «الاثنتين الكبار» في السوق (PWC + Deloitte) وثاني الاثنتين الكبار (EY + KPMG)، بسبب الفجوة الكبيرة في إيراداتهم السنوية. هل سيستمر هذا الاتجاه في مقاربة الأربعة الكبار مع باقي شبكات المراجعة الدولية؟

كان هناك دائما فرق كبير في الحجم بين أعلى ٤ وشبكات الترتيب المتوسط، وأنا لا أرى هذا التغيير. ومع ذلك، فإننا جميعا نواجه نفس التحديات بما في ذلك تقلبات أسعار الصرف، وقضايا التدفق النقدي، وتخفيض قيمة العملة. كما يبدو (في الوقت الحاضر على الأقل) انتشار التجارة الحرة والعولمة قد انخفض مما يجعل الأعمال التجارية الدولية أكثر صرامة. ومع ذلك فإن القدرة على التكيف مع التغيير أمر بالغ الأهمية. ولدى شركاتنا فهم عميق لاقتصاداتنا

المحلية والإقليمية؛ فهم على دراية تامة بالقوانين واللوائح ومتطلبات الأعمال الفنية، ويتحركون بسرعة لتوجيه العملاء من خلال هذه المياه المضطربة. واحدة من أعظم المزايا من كونك لست 'كبيراً جداً' هو أن يكون لدينا علاقات وثيقة عبر الشبكة، وهذا يعني أننا يمكن أن ننظر لبعضها البعض لصالح جميع شركات RSM و عملائنا.

- معظم الشركات الأربعة الكبار لديها الآن مجالات متخصصة داخل شبكتها الأصلية مثل القانونية وتكنولوجيا المعلومات، و مكتب خدمات التأمين. هل سيعمل نظام RSM على تطوير قدرات متخصصة أكثر شمولية؟

لدينا استراتيجية قوية وطموحة طويلة الأجل التي تنطوي على زيادة أجزاء كبيرة من أعمالنا إلى جانب نهج يركز على القطاع. وقد رحبنا بالفعل بخدمات قانونية وتكنولوجية متخصصة في بعض البلدان، ونحن نبحث دائما عن شركات جديدة للانضمام إلى الشبكة في المناطق التي يكون فيها تمثيلنا أقل أو حيث نحتاج إلى تنمية خبرتنا من أجل ضمان امتلاكنا القدرات التي يحتاجها عملاؤنا.

وهناك اتجاه، ليس فقط لـ RSM، ولكن في جميع المهن، هو زيادة بروز الخدمات الاستشارية المتخصصة. هذا لا يعني أن خطوط الخدمة الأخرى تصبح أقل أهمية - التدقيق سيكون دائما واحدا من الخدمات الأساسية لدينا - ولكن الخدمات ذات القيمة المضافة هي ضرورة عند العمل مع العملاء.

الاعمال التجارية هي شيء غير مستقر في معظم الأوقات، لذا كونك استباقياً وغير متفاعل لتغييرات الأعمال والمشهد المالي العالمي سيكون المفتاح لتوفير الخدمات المتخصصة التي يطلبها عملائنا.

- على مدى العامين الماضيين، ركزت شبكة RSM على عمليات الدمج القطرية. ما هي الفرص التي تراها أمام الشركات الأعضاء في هذا المجال؟

قد علمتنا علامتنا التجارية العالمية أن التوحيد يجلب العديد من الفوائد بما في ذلك خفة الحركة والكفاءة والفعالية. وهذه تتيح لشركاتنا المزيد من الوقت للتركيز على خدمات العملاء بدلا من القضايا التشغيلية الداخلية. كما تجمع عمليات الاندماج الأشخاص معا وتساعد على بناء وتعزيز علاقات العمل الوثيقة التي تعتبر حيوية في بيئة الشبكة. وقد تم بناء نظام إدارة الأصول على أساس قوي من الجودة والثقة التي لا تزال جزءا حيويا من رؤيتنا ونحن نشجع الاندماجات والاستحواذ التي لن تساعد فقط على نمو RSM ولكن أيضا لدعم وتعزيز رؤيتنا العالمية مع زيادة خدماتنا المقدمة للعملاء.

- كونك الرئيس التنفيذي أنت في سفر دائم ل جميع أنحاء العالم لملاقاة الشركات الأعضاء في RSM. هل نتوقع أن تزور العراق في المستقبل القريب؟

أحب زيارة العراق. لقد كان بلداً مهماً و ساحراً بالنسبة لي لسنوات عديدة، وهكذا، نعم، أنا أخطط للزيارة حالما أكون قادرا على ذلك، وأنا أتطلع كثيراً لهذه الزيارة.



متابعة ..
المحامي
أيمن الجبوري
law.firm@aljuboori.net



مستقبل الخدمات القانونية في ظل الابتكار والتكنولوجيا

لطالما عُرِفَت مهنة المحاماة على أنها مهنة تقليدية وغير قابلة للتغير، وتعتمد في عملها على إرثها السابق بدلاً من الابتكار. ومع ذلك، وعلى الرغم من حقيقة أن الابتكار القانوني قد ظهر متأخراً بالمقارنة مع ما حدث في غيره من المهن والمجالات الأخرى، إلا أن نطاق ووتيرة الابتكار والتكنولوجيا في الصناعة القانونية قد حقق خطوات كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

وتتعرض شركات المحاماة في جميع أنحاء العالم لضغوط هائلة للتكيف مع سوق يتزعمه عملاء مهتمون بالأسعار بشكل متزايد (هم أنفسهم تحت ضغط داخلي هائل لخفض التكاليف)، وتقنيات مبتكرة بأسعار معقولة، إلى جانب مجموعة متزايدة من مزودي الخدمات الذين لا تعتمد نماذج أعمالهم على تقديم خدمات تقليدية يتم تحصيلها بالساعة. والنتيجة هي أن الابتكار والتكنولوجيا يدفعان إلى تغيير سريع في الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات القانونية وطبيعتها من يقوم بذلك.

وقد استضافت نقابة المحامين الدولية حلقة دراسية في لندن مؤخراً بعنوان «بناء محاماة المستقبل» «Building the Law Firm of the Future» - والتي ناقشت الشكل المختلف الذي ستكون عليه مكاتب المحاماة خلال 5 إلى 10 سنوات.

وقدمت لجنة كبار المستشارين الداخليين دراسة حول الفجوة المتزايدة باستمرار بين نماذج شركات المحاماة التقليدية وتوقعات عملائها، والتي تحمل عنوان «العملاء من المريخ، وشركات المحاماة من الزهرة - لماذا تقودهم الديناميكيات التي تقود العملاء إلى الإصرار على مزيد من الابتكار، وكيف يمكن للشركات القانونية الاستجابة».

وناقشت الدراسة الفجوة بين النموذج التقليدي لتقديم الخدمات القانونية ومتطلبات عملاء الشركات اليوم، والتغييرات الداخلية الكبيرة التي يقوم بها العديد من عملاء الشركات لمعالجة هذه الفجوة. والنتيجة الواضحة التي ظهرت هي أنه كان هناك تحول كبير فيما يتعلق بتوقعات العملاء من محاميهم؛ حيث يتوجه العملاء حالياً إلى مكاتب المحاماة لتزويدهم بما يلي:

- القدرة على التنبؤ والشفافية فيما يتعلق بالجدول الزمني والرسوم: يخضع ترتيب الرسوم بالساعة على أساس الضغوط التي يتعرض لها العملاء، كما أن «ترتيبات الرسوم البديلة» (AFA) - التي تشمل ترتيبات الرسوم الثابتة، تكتسب زخماً وتصبح أكثر شعبية لدى بعض عملاء الشركات. حيث أن عملاء الشركات في جميع المجالات هم أنفسهم تحت ضغط هائل للعمل في حدود الميزانيات الضيقة، والحفاظ على انخفاض التكاليف، مع طلب توفير خدمات قانونية ذات قيمة مضافة.
- المحاماة الاستباقية التعاونية بدلاً من المحاماة التفاعلية: وتعني أن يكون لدى المحامين القدرة على توفير حلول تجارية استباقية لقضايا عملهم الحالية والمحتملة، بدلاً من تقديم المشورة القانونية التفاعلية بشأن المشكلات التي نشأت بالفعل. فبصفتنا محامين، نتفاعل مع العديد من العملاء في نفس المجال، ويتوقع عملاؤنا الاستفادة من ذلك (دون الإخلال بالحفاظ على السرية)، من خلال تزويدهم برؤى ثاقبة حول كيفية قيام الآخرين بمواجهة التحديات نفسها أو المشابهة لما يتعرضون له، وما هي التقنيات التي يستخدمها اللاعبون الآخرون في مجال عملهم. وما إلى ذلك.

• النصيحة التجارية مقابل المشورة القانونية: انطلاقاً من النقطة السابقة، فإن العملاء من الشركات يبحثون بشكل متزايد عن محامين يمكنهم مساعدتهم في قيادة أعمالهم. أي خبراء في مجال الصناعة بدلاً من خبراء في مجال الممارسة القانونية؛ أو محامين ذوي فطنة تجارية ومعرفة بصناعة العميل ومتطلباته. وكجزء من هذا التحول، هناك أيضاً زيادة في التركيز على التكنولوجيا والتأثير الذي أحدثته في جميع المجالات، على الصناعة القانونية (وليس فقط على العلاقة بين العميل والمحامي). فقد غيرت التكنولوجيا الطريقة التقليدية التي كانت مكاتب المحاماة تقدم بها الخدمات القانونية. وأدى هذا بدوره إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الصناعة، وأدخل أشكالاً جديدة من المنافسة للبحث عن طرق أفضل وأكثر فعالية لتقديم الخدمات القانونية. ويتبنى المزيد من العملاء من الشركات نماذج جديدة لتوصيل الخدمات القانونية مثل:

• زيادة الفريق القانوني الداخلي للشركة، والحفاظ على المزيد من العمل الداخلي.

• زيادة شراء الخدمات من مزودي الخدمات القانونية البديلة، مع نماذج تسليم تختلف عن نموذج شركة المحاماة التقليدية، والتي غالباً ما يُنظر إليها على أنها متوافقة بشكل أفضل مع عملية تحمل مخاطر الشركة وأهداف المشاريع من شركات المحاماة. وهناك رغبة متزايدة لشراء الخدمات من مزودي الخدمات القانونية البديلة (مثل «Big 4»، وغيرها من الشركات منخفضة التكلفة، التي توفر لعملائها رسوماً ثابتة ومستندات نموذجية)، وتكون قادرة على تبني هياكل رسوم أكثر تنافسية، وغالباً ما تكون أقرب إلى الأعمال الأساسية للعملاء.

• استخدام التكنولوجيا والعمليات اللازمة لاختيار «الشخص المناسب للمهمة المناسبة»، لتعزيز الكفاءة، وتخفيف المخاطر، وتقليل التكلفة.

• رفض الاعتقاد القديم بأن المحامين فقط هم القادرون والذين يجب أن يقوموا بالمهام «القانونية». وينظر إلى المشاكل القانونية بشكل متزايد على أنها تحديات في مجال الأعمال، وهو ما يؤدي بدوره إلى إثارة القضايا القانونية.

ولمعالجة هذه القضايا، بدأت الشركات الدولية الاستثمار في هذه التغييرات وتنفيذها، وأصبحت أكثر رغبة في تبني نهج مبتكرة لتقديم خدماتها.

وتقوم العديد من الشركات العالمية اليوم بتخصيص «فرق ابتكار» يتم تكليفها بالنظر في التقنيات الجديدة، وتوفير استراتيجيات الابتكار لمستقبل الشركات. وتستخدم تطبيقات التقنية القانونية في العديد من العمليات بدءاً من تسريع عمليات البحث عن المستندات، إلى المساعدة في التنبؤ بنتائج الدعاوى القضائية، وكذلك إدارة عمليات الاستحواذ والاندماج المعقدة عبر الحدود، من خلال نشر أدوات وبرامج إدارة المشاريع. وتعد العقود الذكية مثلاً على مجال تستثمر فيه الشركات - كأداة لتوفير التكاليف والوقت، وضمان القدرة على التنبؤ واتساق النتائج. وتدرج شركات أخرى أن مجموعات المحامين الذين يتمتعون

بالمهارات الجديدة ستكون مطلوبة لتلبية متطلبات العملاء. وغالباً ما يكون المحامي الذي لديه خبرة تكنولوجية أكثر قيمة لمكتب المحاماة في المستقبل من المحامي التقليدي. ولمعالجة هذا، هناك اتجاه متزايد بين الشركات الدولية لتسجيل شركاء في دورات الترميز، بحيث يتعلمون كيفية صياغة العقود والوثائق القانونية الأخرى.

يشهد قطاع التجزئة الخاص بالصناعة القانونية طفرة في «التقنية المدمرة»، وهو مصطلح يعني تقنية جديدة تغير تماماً الطريقة التي تتم بها الأشياء. وما يعنيه هذا ببساطة هو أن التغييرات تحدث في الغالب في الطرف الأدنى من السوق، حيث تسمح التكنولوجيا والابتكار بإدخال عملاء جدد في السوق، من خلال توفير سهولة الوصول إلى الخدمات القانونية بتكاليف أقل وكفاءة أعلى.

تأتي التكنولوجيا المدمرة بأشكال وأحجام عديدة، بدءاً من شركات مثل **LegalZoom** و **Axiom** و **Legal Geek** وغيرها إلى برامج وتطبيقات متطورة خصيصاً مثل **LegalZoom**، على سبيل المثال، فإن شركة تكنولوجيا قانونية عالية التصنيف مع ما يقدر بـ 3 ملايين عميل، ستستخدم التكنولوجيا بنجاح لتحسين الوصول، وتعزيز الكفاءة، وتخفيض تكلفة الخدمات القانونية. كما أن الشركة قادرة على جلب عملاء جدد إلى السوق، وإنشاء نماذج كيفية وموعد ومستوى الخدمة الذي يتطلبه المحامون للقيام بمهام ووظائف مختلفة.

Lex Machina هي أداة برمجية قانونية تحليلية توفر بيانات تسمح للشركات وشركات المحاماة بتطوير الاستراتيجيات والفوز بالقضايا. فمن خلال استخدام محرك **Lexpressions**، فإن التطبيق قادر على إزالة الغموض وتفسير البيانات من الملايين من صفحات التقاضي، والوصول إلى معلومات حول القضاة والمحامين والأطراف المعنية وموضوعات الدعاوى القضائية. وبالتالي هذه البيانات، يستطيع المحامون التنبؤ بالسلوك والنتائج التي ستنتجها الاستراتيجيات القانونية المختلفة. وقد طورت شركات المحاماة الأخرى تكنولوجياتها الخاصة «المدمرة» لاستخدامها في كيفية تقديم خدماتها والمنصات التي تستخدمها. على سبيل المثال، أنشأت هذه الشركات مراكز قانونية «منخفضة التكلفة» في الخارج، واستطاعت هذه المراكز من خلال اعتماد وتطبيق تقنيات مبتكرة، أن تصبح مصدر ربح للشركات. وتشمل المبادرات الأخرى قيام الشركات بتوفير ترميزات قانونية مرنة، مثل المحامين، للعملاء و / أو المشاريع، على أساس الإعارة المؤقتة.

الخلاصة :

تستثمر العديد من شركات المحاماة بكثافة في التكنولوجيا القانونية. وستوفر شركة المحاماة لعملائها في المستقبل إمكانية الوصول إلى منصات التكنولوجيا، لتمكينهم من مراقبة التقدم باستمرار، والحصول على تحديثات منتظمة حول مسائل التقاضي وملفات العمل الخاصة بهم.

متابعة ..

الاستشاري القانوني :

مثنى الجبوري

مدقق شرعي مجاز من هيئة المحاسبين والمراجعين

-للمؤسسات المالية الاسلامية (ايوفي)

aljuboori1@aljuboori.net



ركن المالية الاسلامية

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يطلق بالتعاون مع البنك الدولي أول منشور مشترك بعنوان « ممارسات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية لعام ٢٠١٧ »

أطلق المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع البنك الدولي أول منشور مشترك بعنوان «ممارسات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية لعام ٢٠١٧» في المنامة، مملكة البحرين خلال الاجتماع الخامس للمجموعة الاستشارية للأعضاء.

هذا ويعمل المجلس العام والبنك الدولي معاً بشكل وثيق لتطوير صناعة التمويل الإسلامي وذلك بموجب مذكرة تفاهم تم توقيعها في يوليو ٢٠١٥.

وقد قام المجلس العام بنشر موجز عن الحوكمة الإدارية للمؤسسات المالية الإسلامية في مارس ٢٠١٦، حيث سلط هذا الموجز الضوء على أهم التطورات في هذا المجال في السنوات الأخيرة، والحاجة إلى تحديث معايير الحوكمة الإدارية للمؤسسات المالية الإسلامية لمراعاة تلك التطورات.

وتتيح الدراسة التي قام عليها هذا التقرير المشترك الأول فتح مجالات جديدة في ممارسات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية. حيث اعتمدت الدراسة على منهجية أكاديمية يمكن قراءة نتائجها بسهولة، مما يجعل لها آثار واضحة على الإدارة اليومية للمصارف الإسلامية.

وعلق الاستاذ عبدالإله بلعتيق، الأمين العام للمجلس العام خلال إطلاق المنشور قائلاً: «اتفق المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي على وجود حاجة إلى تحليل دقيق لممارسات حوكمة الشركات الحالية في صناعة الصيرفة الإسلامية. ومن شأن هذا التحليل أن يكون أساساً لمزيد من العمل في مجال حوكمة الشركات من خلال وضع توصيات في مجال السياسات العامة والتي من شأنها أن تسفر عن خطوات عملية لتعزيز مجالات حوكمة الشركات التي أتضح أنها ضعيفة في الوقت الراهن.»

وتعليقاً على إطلاق المنشور، قال السيد أبيومي الأودي، رئيس وحدة التمويل الإسلامي والممارسات العالمية المعنية بالتمويل والأسواق في البنك الدولي: «نحن في البنك الدولي نأمل في أن يقرأ هذا التقرير على نطاق واسع في القطاع المالي الإسلامي، من قبل المؤسسات التي تسعى إلى تحسين ممارسات حوكمة الشركات، والهيئات التنظيمية التي تتطلع إلى تعزيز الأنظمة المالية التي تشرف عليها، كما أننا نأمل أيضاً أن يقرأ هذا التقرير على نطاق واسع خارج القطاع المالي الإسلامي. وسيكون التقرير أيضاً بمثابة مرجع للعمل في المستقبل والذي يمكن قطاع الصناعة من متابعة ما يحرز فيه من تقدم ولا سيما في المجالات التي تم تحديدها على أنها الأكثر حاجة إلى مزيد من التحسينات.»

إنعقاد الجلسة الاستراتيجية لأعضاء المجلس العام في كوالالمبور ماليزيا

ينظم المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المظلة الرسمية للمؤسسات المالية الإسلامية حول العالم الجلسة الاستراتيجية لأعضاء المجلس في كوالالمبور، ماليزيا.

وقد استضاف كل من بنك معاملات ماليزيا وجمعية المؤسسات المصرفية الإسلامية ماليزيا الجلسة الاستراتيجية لأعضاء المجلس العام بالإضافة إلى أعضاء المجلس العام وأصحاب المصلحة في ماليزيا، وقد افتتح الجلسة الداتوج محمد رضا شاه عبد الواحد الرئيس التنفيذي لبنك معاملات ورئيس جمعية المؤسسات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، وبعد ذلك تحدث السيد عبد الإله بلعتيق الأمين العام للمجلس العام عن أهم وأحدث نشاطات المجلس، وقد خرجت الجلسة بنقاشات غنية بين المجلس العام وأعضائه وأصحاب المصالح المختلفة من الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا.

وقد تحدث الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية السيد عبد الإله بلعتيق خلال الجلسة عن أهمية منطقة جنوب شرق آسيا قائلاً: « تلعب ماليزيا دوراً رائداً في قطاع الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويسعدنا في المجلس العام تواجد الداتوج محمد رضا شاه عبد الواحد الرئيس التنفيذي لبنك معاملات ورئيس جمعية المؤسسات المصرفية الإسلامية في ماليزيا في مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية »

وقد أضاف السيد بلعتيق قائلاً: « من المهم لنا الحصول على استجابات وردود فعل الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا فيما يتعلق بمبادرات المجلس العام، كما أنه من المهم أيضاً الحصول على المشورة الاستراتيجية لأصحاب المصلحة، مما يساعدنا في التركيز على مهمتنا وأولوياتنا المستقبلية »

هذا وقد اختتمت الجلسة الاستراتيجية لأعضاء المجلس العام بمأدبة غداء باستضافة بنك معاملات وجمعية المؤسسات المصرفية الإسلامية، وقد أعرب المجلس العام عن سروره بإتاحة الفرصة لعقد هذه الجلسة في كوالالمبور والدعم الذي تلقاه من أصحاب المصلحة المحليين هناك، هذا وسيواصل المجلس العام جلساته ونقاشاته مع الصناعة والجهات المنظمة وذلك لمواكبة التغيرات السريعة التي تمر بها الصناعة.

أيوفي ومنظمة (ACCA) الدولية للمحاسبين القانونيين المعتمدين يوقعان مذكرة تفاهم نوعية

وقعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) الدولية - التي يقع مقرها في لندن - مذكرة تفاهم نوعية، وذلك صبيحة يوم الثلاثاء ٤ صفر ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧م في مقر أمانة أيوفي بمملكة البحرين.

وتعدّ مذكرة التفاهم هذه فريدة من نوعها؛ حيث إنها تجمع بين خبرة وعراقة أول منظمة دولية مهنية ومصدرة للمعايير في الصناعة المالية الإسلامية (أيوفي)، وبين منظمة دولية عريقة مصدرها لإحدى أهم وأعرق الزمالات المهنية المحاسبية حول العالم والتي تمتد تاريخها لأكثر من مائة عام؛ حيث تتضمن هذه المذكرة مجموعة من الجوانب والأنشطة الفنية والمهنية محل التعاون، كما تعكس رغبة الطرفين في تعزيز المصالح المشتركة في التنمية المستدامة لمهنة المحاسبة إقليمياً ودولياً؛ وتعزيز المهنية والاحترافية، والارتقاء بالمعايير الأخلاقية في مهنة المحاسبة؛ وتوسيع فرص المهنيين في مجال المحاسبة للحصول على الزمالات المهنية المعتمدة دولياً لتعزيز فرصهم الوظيفية، وهو ما سينعكس إيجابياً على مهنة المحاسبة خصوصاً وعلى الاقتصاد عموماً.

وبهذه المناسبة علقت السيدة ليندسي ديجوفي دي نونكوكويس - رئيس منطقة الشرق الأوسط، في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين - بعد توقيعها الاتفاقية: "تقدر جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين الدور الكبير الذي تلعبه أيوفي في تطوير المعايير للصناعة المالية الإسلامية، كما تقدر مساهمة أيوفي في التطوير المهني للمحاسبة المالية الإسلامية. كما إن توقيع مذكرة التفاهم هذه يترجم عملياً رغبتنا في التعاون مع أيوفي في نطاق أعمالنا ومواطن قوتنا للارتقاء وإفادة جميع الأطراف ذات العلاقة".

كما اعتبر د. حامد ميرة - الأمين العام لأيوفي - توقيع هذه المذكرة خطوة إيجابية كبيرة لأيوفي وللصناعة المالية الإسلامية عموماً، وأضاف: "نحن سعداء بهذه الشراكة المهنية المتميزة، والتي تزداد أهميتها من خلال النمو الكبير والتوسع في الصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، والاعتراف والاهتمام المتزايد من البنوك المركزية والسلطات الرقابية بالصناعة المالية الإسلامية والتوجه لمزيد تنظيمها وحوكمتها على مستوى العالم؛ مما يجعل الإقبال على الزمالات المهنية المتميزة في

الصناعة المالية الإسلامية في تصاعد؛ وبذلك يكون التعاون والتكامل بين أيوفي و(ACAA) في هذا المجال له آثاره الإيجابية الكبيرة عالمياً.

تهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون والتكامل بين الزمالة المهنية المحاسبية التخصصية التي تُصدرها أيوفي (شهادة المحاسب الإسلامي القانوني المعتمد "CIPA") وبين الزمالة المهنية الدولية (ACCA)، ومن أوجه ذلك منح إعفاءات خاصة لحملة (ACCA)، من الاختبار في بعض أجزاء مناهج شهادة المحاسب الإسلامي المعتمد (CIPA). كما ضاف أ. فرحان نور -رئيس قسم التطوير المهني في أيوفي-: "تفخر أيوفي بأنها دشنت مؤخراً النسخة المطوّرة من زمالتها المهنية (شهادة المحاسب الإسلامي القانوني المعتمد "CIPA")، بعد مشروع تطوير ضخم، كان مما تضمنه عمل مقارنة مرجعية مع شهادات عالمية من ضمنها شهادة المحاسب القانوني المعتمد (ACCA)، وخلص إلى نسخة تتضمن اشتراط اجتياز اختبار مفصل في أربعة كتب، بالإضافة إلى اشتراط خبرة عملية لمدة سنة في مؤسسة معتمدة تحت إشراف مشرف خارجي. وسيكون من آثار مذكرة التفاهم هذه إعفاء حملة زمالة المحاسب القانوني المعتمد (ACCA) من قرابة نصف متطلبات شهادة المحاسب الإسلامي القانوني المعتمد (CIPA)، وهو ما سيسرع ويسهل حصولهم على زمالة أيوفي المتميزة وذات الاعتبار الكبير في الصناعة المالية الإسلامية".

يشار إلى أن مذكرة التفاهم قد تضمنت التعاون في مجالات أخرى متعددة كالبحوث والفعاليات والتطوير المستمر.

أيوفي تتم إصدار ١٠٠ معيار باعتماد النسخة الرسمية من معيار «الهيئات الشرعية المركزية»

أصدر مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) معيار الحوكمة رقم: (٨) بشأن: "الهيئات الشرعية المركزية"، وبذلك تكون أيوفي قد أصدرت مائة معيار في مجالات المحاسبة والمراجعة والحوكمة وأخلاقيات العمل بالإضافة إلى المعايير الشرعية خلال مسيرة امتدت قرابة ٢٧ عاماً حافلة بالعمل الجاد والإنجاز. وقد صرح معالي الدكتور عشرت حسين، رئيس مجلس الحوكمة والأخلاقيات في أيوفي: "يُعتبر إصدار هذا المعيار خطوة كبيرة في عملية تطوير الحوكمة الشرعية وبيئة الالتزام الشرعي في عموم الصناعة المالية الإسلامية. ونأمل أن يدعم هذا المعيار الجهات الرقابية في إرساء ممارسات موحدة لتنظيم عمل الهيئات الشرعية على مستوى كل دولة، وأن يساعد في تفعيل الممارسات المصرفية والمالية الإسلامية على نطاق الدول وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها".

وأضاف: "لقد تواصلنا مع الصناعة والجهات الرقابية والإشرافية لتطوير هذا المعيار وصياغته في صورته النهائية. كما أجرى الفريق المكلف بتطوير المعيار دراسة استقصائية لهذا الغرض، وعقد عدداً من جلسات الاستماع ما بين إبريل ويوليو ٢٠١٧ في مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة وتركيا وباكستان، ووصلنا أيضاً مجموعة من التعليقات والملاحظات الخطية على هذا المعيار من بعض الخبراء".

يهدف هذا المعيار إلى توفير الدليل الإرشادي والأسس الشاملة التي تبين الشروط المرجعية والمقومات الأساسية لتكوين هذه الهيئات الشرعية المركزية. ويشجع المعيار على إنشاء هيئات شرعية مركزية على المستوى المحلي في كل دولة، إلا أن ما يوفره من دليل إرشادي سيكون عاملاً موحداً للممارسات الرقابية على الصعيد الدولي، في هذا المجال.

كما يقدم المعيار منهجاً مركزياً - على مستوى الدولة - للرقابة على الصناعة المالية الإسلامية في نطاق الاختصاص الرقابي، بما في ذلك المنتجات والممارسات والعمليات وغيرها. ومن المرجح أن تعتمد هذه الهيئات الشرعية المركزية معايير أيوفي الشرعية المطبقة على نطاق واسع عالمياً، بما يحقق توحيد الممارسات المعنية.

مجلس أيوفي الشرعي ينشر مسودة معيار الشرعي الجديد بشأن "الوقف" ويطلب رأي الصناعة بشأنه

في إحدى أهم تجليات اتفاقية التعاون التي أبرمت بين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي") ومركز استثمار المستقبل للأوقاف والوصايا وتمويل من وقف سعد وعبدالعزیز الموسی، والتي نتج عنها بذل جهد علمي وفني

دؤوب تم خلاله عقد سلسلة من ورش العمل والاجتماعات والبحوث التي أجزاها الفريق الفني الذي تم تشكيله لتطوير وإعداد مسودة مشروع المعيار الشرعي الجديد بشأن الوقف وما تم بذله خلالها من اللجنة الفنية والفريق الاستشاري من عشرات ساعات العمل وعدد من الاجتماعات المطولة، فقد تُوِّج ذلك بعقد المجلس الشرعي لأيوبي اجتماعه الخمسين الذي عُقد في مقر الأمانة العامة لأيوبي بمملكة البحرين على مدار ثلاثة أيام خلال الفترة ٢٧ - ٢٩ صفر ١٤٣٩هـ يوافق ١٦ - ١٨ نوفمبر ٢٠١٧م، والذي خصصه المجلس بشكل كامل لمناقشة ودراسة مسودة المعيار الشرعي الجديد للوقف، وبعد المداولة والمناقشة المستفيضة فقد اتخذ المجلس الشرعي عدة قرارات في اجتماعه من أهمها اعتماد مسودة مشروع المعيار الشرعي الجديد بشأن: (الوقف) والذي يُعدُّ من أهم المعايير الشرعية، كونه يُعنى بشعيرة من أعظم الشعائر المالية في الإسلام، وأحد عوامل نهضتها وتحقيق عمارتها للأرض، كما تتميز الصيغة الجديدة للمعيار بمعالجة عدد كبير من المستجدات والتطبيقات والنوازل، والأحكام المتعلقة بالموقفين والنظار والمستفيدين والجهات التشريعية والتنظيمية والرقابية وغيرها. وقد كلف المجلس الشرعي أمانة أيوبي بنشر مسودة المعيار للعموم لمدة شهر لاستطلاع الآراء واستقبال أية ملاحظات أو اقتراحات بشأنها، بالإضافة إلى عقد جلسات استماع في مختلف أنحاء العالم؛ لمحاولة استقصاء النوازل والتطبيقات ومستجدات الوقف واستجلاء آراء الفقهاء والخبراء والجهات الرقابية والإشرافية والعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية والأوقاف والشركات الوقفية، وبالأخص أعضاء الهيئات الشرعية والعاملين في الرقابة والتدقيق الشرعي للتحقق من عمق مسودة المعيار، وتعقيتها للجوانب العملية والنوازل التي يواجهها المطبّقون، ثم إعادة عرض الملاحظات التي يتم استقبالها من عموم الخبراء عبر البريد الإلكتروني أو أثناء جلسات الاستماع، ومناقشتها مرة أخرى في اجتماع المجلس الشرعي المقبل (٥١) الذي سينعقد في نهاية شهر (ديسمبر) القادم بمشيئة الله.

مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لأيوبي يعتمد معيار "الهيئات الشرعية المركزية" ومسودة معيار "الالتزام الشرعي"

عقد مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) اجتماعه الخامس مؤخراً في مقر أيوبي الرئيس بمملكة البحرين.

وقد اعتمد المجلس خلاله معيار الحوكمة رقم: (٨) بشأن: "الهيئات الشرعية المركزية" بعد الأخذ بعين الاعتبار التعليقات الختية الواردة لأيوبي، والملاحظات والتعليقات التي قُدمت في جلسات الاستماع التي عقدت في البحرين والإمارات وباكستان، بالإضافة إلى الآراء الواردة من مجموعة العمل المكلفة بتطوير المعيار. يقدم هذا المعيار دليلاً إرشادياً متكاملاً حول تعريف الهيئة الشرعية المركزية، ونطاق عملها ومسؤولياتها وتكوينها، وتعيين أعضائها، واستقلاليتها، واختصاصاتها المركزية وغيرها من المسائل ذات الصلة.

وسينشر المعيار قريباً وسيكون متاحاً على موقع أيوبي الإلكتروني للمشاركين في النسخة الإلكترونية من المعايير. كما اعتمد المجلس مسودة معيار الحوكمة بشأن: "الالتزام الشرعي" وأصدر مجموعة من التوجيهات إلى الأمانة العامة ومجموعة العمل بهذا الخصوص. وستنشر مسودة المعيار قريباً على موقع أيوبي الإلكتروني لاستقصاء آراء الصناعة. كما تعترم أيوبي إقامة عدد من جلسات الاستماع لمسودة المعيار في أنحاء مختلفة من العالم. يهدف هذا المعيار إلى تقديم دليل إرشادي لإنشاء وظيفة الالتزام الشرعي وإدارتها في المؤسسات المالية الإسلامية، وتوحيد الممارسات العالمية بهذا الصدد. كما يتناول المعيار المسؤوليات والاعتبارات الأساسية المتعلقة بهذه الوظيفة، بالإضافة إلى الضوابط والإجراءات ذات الصلة.

ويعرض المعيار بالتفصيل تكوين إدارة الالتزام الشرعي، ونطاق عملها، ووظائفها الأساسية والتسلسل الوظيفي. كما يقدم المعيار الأسس اللازمة لتلبية متطلبات الموارد البشرية فيما يتعلق بهذه الوظيفة. وتعترم أيوبي عقد جلسات استماع في أنحاء متفرقة من العالم بشأن مسودات المعايير الجديدة، وسيتم الإعلان عن مواعيد وأماكن انعقادها قريباً.

إضافة إلى ماتقدم، فقد ناقش المجلس سير عمل مشروع الأخلاقيات المتكامل، وعبر عن ارتياحه للتقدم الحاصل في هذا المجال. ويعكف فريق العمل المعني بإعداد مسودة هذا المعيار حالياً على إجراء دراسات السوق ومقابلة أصحاب الشأن في مواقع مختلفة، ويتوقع إصدار مسودة المعيار خلال ٢٠١٨م بحول الله

متابعة ..
المحاسب القانوني
شهاب احمد الهيبي
aljubooril@gmail.com



مجلس معايير المحاسبة الدولية يطلق معيار محاسبة التحوط

لتصوير ذلك»، وأوضح كروكر. «التحوط على المدى الجزئي كان تحدياً في ظل نموذج المحاسبة القديم، فضلاً عن بعض الاستراتيجيات الأخرى مثل التحوط من سعر الفائدة سيّما. كما أضفنا في المعيار النهائي القدرة على القيام بتحوط المحفظة المرتبطة بالموجودات المالية التي تستحق الدفع. وأعتقد أن هذا يشير إلى نهج «أخر طبقة».

كما يبسط المعيار الجديد متطلبات وثائق محاسبة التحوط لإتاحة المزيد من الوقت للكيانات للحصول على جميع الوثائق المعمول بها، فضلاً عن السماح باستخدام تقييم نوعي على أساس دوري بدلاً من التقدير الكمي كل ربع سنة.

وهناك تغيير آخر في مجال العرض والافصاح. وقال كروكر: «إنه عرض أكثر فعالية لتأثير محاسبة التحوط سواء في قائمة الدخل أو بيان الدخل الآخر من خلال اتخاذ المخاطر المحوطة ونتائج محاسبة التحوط ومطابقتها مع البند المتحوط له». «هذه هي المشتقة المتطابقة مع البند المتحوط، ثم الإفصاحات في الحاشية. كنت تأخذ ما كان هناك بالفعل من قبل، ولكن وضعه في ما العديد من المستثمرين تحدثنا إلى أن ينظر إليها على أنها شكل أكثر فعالية. ويتيح لهم رؤية تأثير التحوط في بيان الدخل بشكل أكثر وضوحاً في النتائج سواء قبل أو بعد، النتائج مع وبدون التحوط، حتى تتمكن من رؤية تأثير برامج التحوط».

وقد حظيت المسودات السابقة للمعيار عموماً بموافقة واسعة النطاق، وفقاً لمسؤولين من الهيئة. وقال رسل ج. جولدن رئيس مجلس إدارة شركة FASB إن «الشركات والمستثمرين على السواء أعربوا عن تأييدهم الشديد لهذا المعيار الذي طال انتظاره». «بفضل مدخلاتهم، فإن ASU النهائية تتماشى بشكل أفضل مع قواعد المحاسبة مع أنشطة إدارة المخاطر في الشركة، وتعكس بشكل أفضل النتائج الاقتصادية للتحوط في البيانات المالية، وتبسط معاملة محاسبة التحوط».

وسيبدأ تطبيق معيار التحوط الجديد في السنوات المالية والفترات المؤقتة خلال تلك السنوات المالية التي تبدأ بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٨ للشركات العامة وللشركات المالية التي تبدأ بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٩ (والفترات المؤقتة للسنوات المالية التي تبدأ بعد ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠)، للشركات الخاصة. يسمح هذا المعيار بالتبني المبكر في أي فترة مؤقتة أو سنوات مالية قبل تاريخ السريان.

التاريخ الفعلي للأراضي القياسية الجديدة تقريبا في الوسط بين التواريخ الفعلية لمعيار التصنيف والقياس ومعيار خسائر الائتمان،

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التحوط الذي طال انتظاره، وهو العنصر الأخير من مشروع التقارب في الأدوات المالية مع مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وقد تم تحديث المعايير المحاسبية في الأعمال منذ عام ١٩٩٨، عندما أصدر FASB أخيراً معياراً لأنشطة محاسبة التحوط. وبعد أن وافق في عام ٢٠٠٢ على البدء في العمل مع مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن التقارب بين المعايير المحاسبية، أصدر FASB مسودتين لتعرض في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ بشأن محاسبة التحوط.

ومع ذلك، وبعد انتهاء فترة التعليق لمقترحات عام ٢٠١٠، تم تعليق مشروع تحسين إرشادات محاسبة التحوط لمنح FASB الوقت لمتابعة مبادرات الأدوات المالية الأخرى. بعد أن اختلف FASB والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة حول قضايا مثل المحاسبة عن القروض المتعثر، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية الدولية للأدوات المالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في يوليو ٢٠١٤. ثم أصدرت FASB معاييرها بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة لاثبات وقياس والأدوات المالية في يناير ٢٠١٦ وخسائر الائتمان في يونيو ٢٠١٦.

وفي مشروع التحوط، قررت الهيئة عدم إصلاح إرشادات محاسبة التحوط، بل بدلاً من ذلك التركيز على التحسينات المستهدفة لمعالجة مجالات الممارسات الرئيسية.

ويطبق تحديث المعايير المحاسبية للشركات العامة في ٢٠١٩ والشركات الخاصة في عام ٢٠٢٠. ولكن FASB يسمح أيضاً بالتبني المبكر للشركات إذا كانوا يريدون البدء في استخدامه على الفور.

وقال جيمس كروكر نائب رئيس FASB لـ «أكونتينغ توداي»: «سأصنف التغييرات كعدد قليل». «واحد هو التغييرات التي تطرأ على نموذج محاسبة التحوط التي تسمح بزيادة التوافق بين

استراتيجيات إدارة المخاطر في التقارير المالية أو المحاسبة. هذه هي في عدد قليل من المجالات، واحدة من حيث أنها تتعلق حقا على قدم المساواة نموذج محاسبة التحوط للأدوات المالية مع غير المالية. انها فتح التحوط غير المالية للمكونات، لذلك إذا كان هناك عنصر محدد تعاقدياً، وكنت قادراً على محاذاة عن كذب المحاسبة مع استراتيجيات إدارة المخاطر هناك».

ومن الناحية المالية، أضاف أن المعيار الجديد يفتح استراتيجيات محاسبة التحوط إلى مجموعة أكبر من الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة المخاطر. «كنا نعتقد أن المحاسبة لم تسمح بدقة للكيانات

ولكن يسمح بالتطبيق المبكر.

ويعتزم الاتحاد الأفريقي يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر استضافة ندوة على شبكة الانترنت لمدة ساعة حول معيار التحوط الجديد من الساعة الواحدة الى الثانية بعد الظهر، ويضم كروكر، جنباً إلى جنب مع عضو مجلس إدارة FASB. هارولد شرويدر، وأعضاء آخرين من فريق مشروع FASB. وسيكون حضور البث الشبكي الحي مؤهلاً لتلقي ما يصل إلى ١,٢ ائتمان تعليم مهني مستمر. انظر موقع FASB على العنوان التالي: fasb.org للحصول على تفاصيل التسجيل. يحتوي الموقع أيضاً على تحديث المعايير المحاسبية النهائية، جنباً إلى جنب مع ملخص FASB في نظرة عامة التركيز، فيديو تعليمي، وفهم التكاليف والفوائد وثيقة.

التقارب في الطريق

ويتجاوز معيار التحوط الذي يتبعه FASB مشروع تقارب الادوات المالية مع مجلس معايير المحاسبة الدولية من بعض النواحي ويغطي في بلدان أخرى. وقال كروكر: «أعتقد أنه تم وضعه أصلاً في تلك الفئة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن البعض ينظر إلى التحوط النهائي على أنه يتعلق بالتصنيف والقياس والانخفاض على الأقل». «هذه هي نوع من المخاطر التي يحاول التحوط. إذا قمت بتغيير النموذج المحاسبي الأساسي للتصنيف والقياس، لذلك في أحد طرفي الطيف إذا ذهبت إلى جميع القيمة العادلة للتصنيف والقياس، يمكن أن يكون لذلك تأثير كبير على كيفية القيام بحاسبة التحوط. أعتقد أنه مرتبط بهذه الطريقة، ولكن الكثير من محاسبة التحوط هو منفصل حقا عن ذلك أيضا. ويتعلق الكثير منها بالادوات غير المالية، مثل السلع والعاملات المستقبلية المتوقعة. وأعتقد أنه كان تحت هذه الفئة العريضة، ولكني سأصنفها بأنها منفصلة عن الجوانب الأخرى. لا أعتقد أن لدينا أي شيء ترك على ما نسميه مشروع الادوات المالية». تختلف اللغة المستخدمة في المعيار الجديد بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة في بعض النواحي عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، ولكن النتائج ستكون مشابهة بشكل عام للعديد من استراتيجيات محاسبة التحوط المشتركة. ولكن لا تزال هناك بعض الاختلافات. احتفظ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بقياس منفصل والابلاغ عن عدم فعالية التحوط، وعلى عكس المعيار الجديد للبنك، لم يكن لديه إرشادات واسعة حول العرض.

يقول كروكر: «بالنسبة لي فإن الخبر السار حول هذا الأمر هو أن التقارب أقرب إلى التقارب بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة». «لم يتم ذلك بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكنه يحقق نتائج العديد من استراتيجيات محاسبة التحوط أقرب إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية».

التغييرات العملية

وتعهد القواعد الجديدة بأن يسهل على واضعي البيانات المالية تطبيق محاسبة التحوط. وسيكون هناك المزيد من الاستراتيجيات المتاحة لها على الجانبين غير المالي والمالي. يتم قياس الطريقة التي يتم بها قياس نتائج التحوط من شأنها القضاء على بعض عدم الفعالية التي تم الإبلاغ عنها في الماضي، والتخلص من بعض التقارير المنفصلة المطلوبة سابقاً. وسيكون العرض أيضاً أكثر اتساقاً. يجب عرض جميع التغييرات في قيمة أداة التحوط مع بيان أثر التحوط. سوف تركز الإفصاحات بشكل أكبر على تأثير محاسبة التحوط على البنود المذكورة بشكل أوضح من اليوم، مع أخذ الإفصاحات الحالية وإعادة ترتيبها قليلاً. كما يخفف المعيار الجديد من تطبيق محاسبة التحوط من خلال منح الناس مزيداً من الوقت لإعداد جوانب معينة من وثائق التحوط، مثل الاختبار الكمي. كما أنه يخفف بعض الطرق المطبقة عادة في محاسبة التحوط، مثل طريقة الاختصار ومطابقة المصطلحات الحرجة، لتسهيل تطبيقها في الممارسة العملية.

قال كروكر «أعتقد أنه يقلل من التكلفة والتعقيد المرتبطة بتطبيق محاسبة التحوط»، وأضاف «انه فوز مرجح لأنه يفعل ذلك بطريقة تحسن الشفافية في النتائج المبلغ عنها للمستثمرين من خلال السماح بقدر أكبر من المواءمة بين الاقتصاد والمحاسبة. العرض والإفصاح أيضاً مفيدة جداً في ذلك. وهناك الكثير من الناس يتحدثون عن اعتمادها في وقت مبكر أو في أقرب وقت ممكن. ولكن إذا كان الناس متحمسين للتبني المبكر، عليهم أن يعتمدوا المعيار بأكمله في وقت مبكر. يجب أن يكون لديهم بيئة يسيطر عليها بشكل جيد، مع ضوابط الإفصاح حول العرض الجديد، والتأكد من أنها تفعل ذلك بطريقة مسيطرة عليها بشكل جيد عندما يحاولون القيام بذلك في أسرع وقت ممكن». في تطوير المعيار الجديد، تلقي FASB مساهمة هامة من مجلس الشركة الخاصة، والتي مثل FASB تشرف عليها مؤسسة المحاسبة المالية. وقد أحاطت لجنة التنسيق المالية المشورة إلى الهيئة بشأن القيود التي تواجهها الشركات الخاصة التي ليست مؤسسات مالية وبعض المنظمات غير الهادفة للربح في استكمال وثائق التحوط في الوقت المناسب. وقررت الهيئة تقديم الإغاثة عن طريق مواءمة توقيت الأداء وتوثيق اختبار الفعالية الأولى واللاحق مع توقيت إصدار البيانات المالية المرحلية (إن وجدت) أو البيانات المالية السنوية. وقال كروكر: «إن المدخلات التي حصلنا عليها من الشركة على طول الطريق، خاصة فيما يتعلق بالتوثيق والتوقعات المعقولة لتطبيق الشركات الخاصة لمحاسبة التحوط، كانت مفيدة للغاية».

بالنسبة للمدققين، قد يكون هناك بعض الضوابط الجديدة التي سيحتاجون إلى وضعها أيضاً، خاصة حول التقييمات النوعية للفعالية التي سيسمح بها، أو حول أي استراتيجيات جديدة. المهنيين الماليين لديهم بعض العمل للقيام به في التعرف على المعيار الجديد. ووجد استطلاع أجراه مؤخراً شاتام المالية أن ١٨ في المئة فقط من المهنيين التي شملتها الدراسة خلال بث شبكي مؤخراً اعتبروا أنفسهم على دراية جيدة في التوجيهات المقترحة. وقال ١١ في المائة فقط أنهم قيموا تأثير القواعد على برامجهم ويخططون لاعتماد التوجيه المبكر. ويعتقد خبراء المخاطر أن التأثير الأكبر للمعايير الجديدة سيكون تحسينات على محاسبة التحوط للقيمة العادلة (٣٨ في المائة)، يليها عدم قياسها بشكل منفصل وعرض عدم فعاليتها (٣٣ في المائة) والتغييرات في طريقة الاختصار ونهج تقييم الفعالية الأخرى (١٥ في المائة). ومع استكمال مشاريع التقارب الرئيسية مثل الاعتراف بالإيرادات والتأجير والادوات المالية، فإن الشركة تواصل العمل على بعض المشاريع الرئيسية الخاصة بها، بما في ذلك عقود التأمين الطويلة الأجل والمحاسبة غير الهادفة للربح للإيرادات من المنح والعقود. وقال كروكر: «لا تنسى مشاورات جدول أعمالنا التي ستنتقل في أوائل الخريف».

متابعة ..
المحاسب القانوني
د. إيناس القيسي
inas.alqaisy@aljuboori.net



في عالم جديد شجاع: كيف ستتغير مسؤوليات المدقق !

المبلغين عن الحسابات، والأساس الذي سيتم بموجبه تقييم جميع المسائل المتعلقة بعدم الامتثال في المستقبل. كما يوفر إطارا تفاعليا جديدا مع العملاء مدققي الحسابات، ودليل عندما يبلغون عن عدم الامتثال أو الامتثال الفعلي للسلطات المعنية.

في المصلحة العامة

وتتناول «نوكلار» أفعال الإغفال، أو الإهمال، المتعمد أو غير المتعمد، التي يرتكبها العميل أو صاحب العمل أو موظفوه أو مقاولوه، خلافا للقوانين والأنظمة السائدة. ومن الأمثلة على عدم الامتثال التي يمكن أن تكون ذات فائدة عامة في إطار القانون الوطني لمكافحة الإرهاب، الرشوة وغسل الأموال وعائدات الجريمة والاحتيال والفساد والصحة والسلامة العامة. كما تشمل القضايا أهمية متزايدة لأصحاب المصلحة مثل حماية البيئة والضرائب وحماية البيانات. وبالنظر إلى تيار عدم الامتثال الرفيع المستوى في السنوات الأخيرة، يجب على مراجعي الحسابات أن يستعملوا حكمهم المهني وأن يطبقوا إطار عمل نوكلار لتقرير أفضل السبل للاستجابة للمشاكل غير المكتشفة.

للمحاسبين المهنيين لمهنة المحاسبة العالمية (المدونة). وفي المحاكم التي اعتمدت المدونة، يخضع المحاسبون المهنيون - سواء داخل الشركات أو في الممارسة العامة - لمعيار عالمي جديد بشأن معالجة الإبلاغ عن عدم الامتثال المشكوك للقوانين والأنظمة والإبلاغ عنها. ويسري هذا المعيار أيضا على مجموعة أكبر ٢٨ شركة لشركات المحاسبة في العالم فيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات عبر الوطنية. وقد مضى أكثر من ست سنوات في عملية صنع القرار. وقام المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات للمحاسبين (إسبا)، الذي يصدر هذا القانون، بالتشاور على نطاق واسع مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي. ويعالج المعيار الناتج عن ذلك التحدي الذي يواجهه مراجعو الحسابات وغيرهم من المحاسبين المهنيين: موازنة واجبهم في السرية مع واجباتهم في التصرف من أجل المصلحة العامة عندما يدركون عدم الامتثال المشتبه فيه.

في السابقة، يمكن للمدققين ببساطة الاستقالة عند الكشف عن قضايا عدم امتثال العميل، وبالتالي الحفاظ على السرية ولكن ليس حماية المصلحة العامة.

ولا يمكن لهذا التغيير مع سرية «نوكلار» بموجب المدونة الآن أن يلغي المصلحة العامة في جميع الظروف. وتوفر «نوكلار» «حالة طبيعية جديدة» لإبلاغ

النظر في هذا الوضع: أثناء التدقيق الخارجي، يكتشف مدير التدقيق خرقا خطيرا في التنظيم البيئي، مدعوما بأدلة لا لبس فيها. ويأخذ مراجعو الحسابات المسألة إلى العميل الذي يعترف بالمخالفة، ثم يقدم حكما هاما والإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية لتجنب الأخطاء الجوهرية، ولكنه لا يعالج العواقب البيئية الشديدة. وتثار المسألة أيضا مع لجنة مراجعة الحسابات التي توافق على إجراءات البيانات المالية.

وفي حين أن الأثر البيئي لا يزال غير كاف، فإن البيانات المالية للشركة أصبحت الآن خالية من الأخطاء الجوهرية، ويصدر رأي غير معدل في تقرير مراجع الحسابات المستقل. ولا يطلب من مدقق الحسابات أو الإدارة المضي في تناول المسألة.

وقد أدى السلوك والإجراءات من هذا القبيل إلى وضع الشركات تحت رقابة عامة متزايدة ونقد في السنوات الأخيرة. أدت فضاخ الشركات رفيعة المستوى إلى خسائر كبيرة من المساهمين وأصحاب المصلحة الأوسع نطاقا. ونتيجة لذلك، انخفضت ثقة الجمهور في الأعمال التجارية انخفاضاً حاداً - ولم يعفى مراجعو الحسابات.

وعلى الرغم من التزام المدققين بالواجب الأخلاقي المتمثل في السرية، فقد تعرضوا لانتقادات في الماضي لعدم الإبلاغ عن خروقات كبيرة للعميل للقوانين واللوائح.

السرية مقابل الشيء الصحيح الذي يجب القيام به ونحن ندخل الآن حقبة جديدة. ففي ١٥ يوليو / تموز ٢٠١٧، بدأ نفاذ مدونة أخلاقية كشف



مشكلة: كيف تعرف متى تستجيب؟

أولا، هناك حاجة إلى استجابة - التحول - الاعمى - ليس خيارا. ويتعين على المدققين أن يلتزموا بالقوانين المعمول بها بالفعل، نظرا لأن نوكلا لا تلغي تلك القوانين. ويمكن أن تشمل القوانين الحالية قوانين سرية العميل أو التزامات الإبلاغ أو القوانين التي تحمي من «الإقلاع». وفي البداية، تطلب اللجنة من المدققين تحديد التزاماتهم بموجب هذه القوانين والامتثال لها.

وفي حين أن مراجعي الحسابات ليسوا خبراء قانونيين، فإن منظمة نوكلا توجههم إلى إثارة المسألة مع العميل من أجل فهم كامل لعدم الامتثال، والتشاور مع المنظمات المهنية ذات الصلة أو التماس المشورة القانونية في المراحل المناسبة أثناء تنقلهم في ملامح المسألة

الاستجابة مقابل الإبلاغ

واعتمادا على طبيعة عدم الامتثال، قد تتوقف استجابة مراجعي الحسابات عند معالجة الإدارة للمشكلة. ومع ذلك، إذا كانت هناك اعتبارات جوهرية من جانب الجمهور و / أو أصحاب المصلحة، يمكن أيضا الإبلاغ عن عدم الامتثال إلى سلطة عامة. وتتمثل الجوانب الرئيسية لنوكلا في هيكلها الواضح للإبلاغ، مما يتيح للمراجعين إطارا للتصعيد «كيف ومتى».

تقوم شركة نوكلا بمعايرة الحكم المهني للمراجع بين الحفاظ على سرية العميل والإبلاغ عن عدم امتثاله للسلطة العامة الصحيحة، مع تطبيق عدسة موضوعية دائما في تقرير ما إذا كان سيتم اتخاذ مزيد من الإجراءات.

نقول للعالم؟

على الإطلاق. ويركز الإبلاغ عن حالة عدم الامتثال على إبلاغ السلطة المختصة. يوفر نوكلا مسارا لمدققي الحسابات للتنقل بين مختلف الاعتبارات المعقدة في كثير من الأحيان. إذا لم يعالج العميل بشكل مناسب قضية ما، يجب على المدققين إصدار أحكام دقيقة:

١ - هل هناك أدلة موثوقة لدعم نتائجها؟
٢ - هل من شأن عدم الامتثال أن يسبب ضررا كبيرا؟ يجب على المدققين التفكير فيما يتجاوز المساهمين وتقييم التأثير على أصحاب المصلحة الأوسع مثل الموظفين والدائنين والجمهور.

٣ - هل هناك حظر قانوني على الإبلاغ؟ إذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يعني العودة إلى لوحة الرسم. ويسترشد المدققون باتخاذ قرار بشأن ما إذا كانوا سيتخذون إجراءات أخرى، بما في ذلك الاستقالة من العلاقة مع العميل إذا لم يحظرها القانون.

٤ - إذا كان الإبلاغ هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله، فما هي السلطة المختصة؟ هل هناك حماية قانونية؟ وهل هناك أي تهديدات للسلامة البدنية للمدققين أو سلامة الآخرين؟

تم إنجاز المهمة؟

إن تقديم التقارير إلى السلطات ليس هو نهاية عدم الامتثال المشتبه به. وبالنسبة للمراجعين، فإن التقاضي ظل طويلا يشكل خطرا مستمرا. وفي حالة كشف منطقتهم عن التحقيق، يمكن أن يكونوا مسؤولين، وإذا قرروا عدم الإبلاغ، يمكن مساءلتهم إذا كان سبب الضرر العام. ومع ذلك، وللتخفيف من هذه المخاطر، تشدد «نوكلا» على أنه يجب على المدققين التصرف بحسن نية وتوثيق أحكامهم وأفعالهم.

نوكلا يساعد على حماية المدققين والمحاسبين المهنيين من انتقادات أوسع، ويعزز في نهاية المطاف الثقة العامة في هذه المهنة. وبما أن شركة نوكلا تنسجم بشكل لا ينفصم في نسيج المهنة، فإن الوضوح بشأن كيفية الاستجابة لعدم الامتثال سيزيد - ويزيد من تعزيز كيفية عمل الشركات والمدققين لحماية المصلحة العامة.

سيطرة شركات محدودة على سوق المحاسبة في الإمارات لا تثير القلق

«الإمارات تحتاج إلى مزيد من المتخصصين المؤهلين في القطاع المالي، لاسيما الإماراتيين منهم، ممن يتمتعون بأفضل المهارات الاحترافية وأرفع المؤهلات»، وأضافت أن «البرنامج يهدف إلى جذب مزيد من الإماراتيين إلى مهنة المحاسبة، للإسهام في جهود الإمارات لإعداد قاعدة كبيرة من قادة الأعمال المؤهلين لمواكبة التطور السريع للسوق».

وأشارت إلى أن «برنامج المنح الدراسية مفتوح أمام الطلاب الإماراتيين المتفوقين والعازمين على اتباع مسار مهني ناجح في مجال المالية أو المحاسبة أو الأعمال، إذ سينال المرشحون الناجحون، مقاعد لدراسة مؤهل المحاسب القانوني المشارك **ACA** إضافة إلى عقد تدريب مدفوع الأجر لمدة ثلاث سنوات في إحدى الشركات المحاسبية الأربع الكبرى المشاركة في البرنامج، وهي (ديلويت)، و(إرنست أند يونغ)، و(كي بي إم جي)، و(برايس ووترهاوس كوبرز)».

ترجع الثقة

ورداً على سؤال لـ «الإمارات اليوم»، حول تراجع الثقة في مهنة المحاسبة بعد اكتشاف حالات تلاعب مكاتب تدقيق في الولايات المتحدة، وعدم تقديرها حجم المشكلات المالية الواضحة في الشركات والبنوك العالمية، والتي أدت إلى إفلاسها بعد ظهور الأزمة المالية العالمية، قال لايين، إن «الأزمة أكدت أهمية مهنة المحاسبة، وضرورة اللجوء إلى الشركات العالمية التي لديها قدرة وكوادر مؤهلة، إضافة إلى اهتمام المستثمرين الأفراد وأصحاب الأعمال برفع مستوى وعيهم المالي، لضمان تبادي الخسائر المالية التي تعرضوا لها في ظل الأزمة، لعدم إمامهم الصحيح بالأسس المالية، وأوضحت أن «سيطرة عدد قليل من الشركات العالمية على سوق المحاسبة في الإمارات، لا يمثل ظاهرة تدعو إلى القلق، أو يعني مواجهة الشركات الأخرى صعوبة في العمل أو زيادة حصتها السوقية»، عازية ذلك إلى أن «مثل هذا الأمر موجود في دول مختلفة وفي القطاعات الاقتصادية كافة، وبأني نتيجة الثقة بقدرات ومهارات العاملين في تلك الشركات، إضافة إلى المصادقية التي اكتسبتها بعد سنوات طويلة من العمل».

وفي السياق ذاته، لفت الرئيس التنفيذي لمركز دبي التجاري العالمي، هلال سعيد المري، إلى أهمية أن يعمل الشباب الإماراتي على تطوير مهاراته، ودور ذلك في تمكين الدولة من تحقيق طموحاتها في التوطين، وتوظيف عدد أكبر من الإماراتيين المؤهلين في المناصب العليا في القطاع الخاص.

قال معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، إن سيطرة عدد قليل من الشركات العالمية على سوق المحاسبة في الإمارات، لا يمثل ظاهرة تدعو إلى القلق، لافتة إلى أن مثل هذا الأمر موجود في قطاعات اقتصادية.

جاء ذلك في تصريحات للمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في الهيئة، أماندا لايين على هامش إطلاق برنامج منح دراسية مجاناً للإماراتيين، لجذبهم إلى مهنة المحاسبة، وتخريج عدد من المتخصصين المؤهلين في القطاع المالي.

وبمقتضى البرنامج، سيتم منح خمسة مواطنين، منحة لدراسة مؤهل المحاسب القانوني المشارك **ACA**، وسيترفع العدد إلى ١٥ منحة مجاناً في العام التالي. وقال مشاركون خلال حفل إطلاق البرنامج في دبي، أمس، إن مهنة المحاسبة من المجالات المهمة لزيادة الثقة في النظام المالي، لافتين إلى أن الأزمة المالية العالمية أكدت أهميتها.

اكتساب المعرفة

وتفصيلاً، قال سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، إن «البرنامج يهدف إلى إكساب المواطنين المهارات والمعرفة وفقاً لمعايير عالمية، بما يتوافق مع رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي»، وأضاف أن «مستقبل الإمارات يعتمد على بناء قدرات أبناء الدولة، ومنحهم الفرصة للدراسة، ليكونوا مؤهلين للعمل، وقيادة الأعمال، خصوصاً في المجال الاقتصادي الذي يمثل أهمية كبرى للإمارات»، موضحاً أن مهنة المحاسبة من المجالات المهمة لزيادة الثقة في النظام المالي، ونجاح القطاعات الاقتصادية كافة.

من جانبه، قال رئيس هيئة المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، جيرالد راسل، إن «إطلاق البرنامج جاء في أعقاب اتفاق وقع في وقت سابق، بين الهيئة وأربع من كبريات الشركات العالمية في قطاع المحاسبة، بهدف التعاون على استقطاب مزيد من الإماراتيين إلى مهنة المحاسبة». وأوضح أن «هيئة المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، تعد واحدة من أبرز المؤسسات المنظمة والراعية لمهنة المحاسبة في العالم، إذ تقدم الدعم الإداري والعملية لأكثر من ١٣٦ ألف عضواً لديها، موزعين في ما يزيد على ١٦٠ دولة حول العالم». بدورها، قالت المديرية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط في هيئة المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، أماندا لايين، إن

مجلس معايير المحاسبة الدولية يصدر تعديلات محدودة النطاق على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (المجلس) تعديلات على الأدوات المالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ للمساعدة في تطبيق هذين المعيارين.

وتسمح تعديلات معيار الأدوات المالية، وهو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، للشركات بتقييم الأصول المالية المحددة للدفع مقدماً مع ما يسمى بالتعويض السلبي بتكلفة الاستهلاك أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء شرط محدد - بدلاً من القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

وتوضح التعديلات على استثمارات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة أن الشركات تحتسب فوائد طويلة الأجل في شركة زميلة أو مشروع مشترك - لا يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية عليها - باستخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

وقام المجلس أيضاً بنشر مثال يوضح كيفية تطبيق الشركات لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ على الفوائد طويلة الأجل في شركة زميلة أو مشروع مشترك.

وسيتم تحديث تصنيف IFRS ليعكس متطلبات العرض والإفصاح الجديدة التي تم إدخالها من قبل التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وبالتالي، قام المجلس أيضاً بنشر تحديث تصنيف IFRS المقترح - مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي لإجراء مشاورات عامة بشأنه. الموعد النهائي لتقديم التعليقات في ١١ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٧.

- مزايا الدفع مقدماً بالتعويض السلبي (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩)
- الفوائد طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨)
- مثال توضيحي - فوائد طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
- تحديث تصنيف IFRS المقترح - مزايا الدفع مقدماً بالتعويض السلبي.

متابعة ..
المحاسب القانوني
أحمد الجبوري
acc.firm@aljuboori.net



البنك المركزي الكويتي يشن حملة غير مسبوقة على مخالفات القروض الاستهلاكية والمقسطة

بدأ بنك الكويت المركزي بشن حملة غير مسبوقة على مخالفات القروض الاستهلاكية والمقسطة، حيث أصدر تعميماً للبنوك كافة وشركات التمويل، طالب فيه الوحدات الخاضعة لرقابته بتكليف مكتب تدقيق حسابات مستقل (غير مدقق حسابات البنك أو الشركة) بإجراء فحص لمحفظتي القروض والتمويل الاستهلاكي والمقسط. وتأتي هذه الحملة للتأكد من مدى التزام البنوك والشركات بتعليمات «المركزي» في هذا الشأن. وفي ما يلي نص التعميم، الذي جاء موقعا من قبل محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل:

في إطار حرص بنك الكويت المركزي على التحقق من التزام البنوك المحلية وشركات الاستثمار بقواعد وأسس منح القروض الاستهلاكية والمقسطة (الإسكانية) وفقا لما تقتضيه التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي وتعديلاتها في هذا الخصوص، فإنه يتعين على مصرفكم / شركتكم تكليف احد مكاتب تدقيق الحسابات الموضحة في الجدول المرفق، على أن لا يكون من مدققي حسابات مصرفكم / شركتكم، وإخطار بنك الكويت المركزي بذلك في موعد غايته ٢٠١٢/٧/٣١، وذلك لإجراء فحص لكل من محفظتي القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط القائمتين لدى مصرفكم / شركتكم، وفقا للشروط المرجعية المرفقة، بحيث يكون التاريخ المتخذ أساسا للفحص هو ٢٠١٢/٨/٣١. ويقدّم تقرير الفحص النهائي لبنك الكويت المركزي في موعد أقصاه ٢٠١٣/١/٣١.

وفي حالة عدم وجود محفظة للقروض الاستهلاكية والمقسطة لدى جهتكم، فإن الأمر يتطلب موافاة بنك الكويت المركزي بشهادة من مدققي حسابات البنك / الشركة بما يفيد بذلك.

الشروط المرجعية

وفي ما يلي الشروط المرجعية لمهمة فحص محفظة القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط:

- الهدف من المهمة

تهدف المهمة إلى التحقق من التزام البنوك وشركات الاستثمار المحلية بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن أسس وقواعد منح القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط، من خلال إسناد المهمة إلى أحد مكاتب التدقيق الرئيسية.

- مكاتب التدقيق المؤهلة

مكاتب التدقيق المؤهلة لإنجاز المهمة المشار إليها، هي تلك المكاتب الرئيسية المحددة بالقائمة المختصرة المرفقة. بحيث تختار البنوك وشركات الاستثمار أحد هذه المكاتب لأداء المهمة، على ألا يكون من مدققي حساب البنك / شركة الاستثمار.

- نطاق العمل

١ - فحص محفظة القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط القائمة في ٢٠١٢/٨/٣١ لدى البنك / شركة الاستثمار، وبراى لدى تحديد عينة الفحص ان تشمل نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من جميع حالات القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط (الإسكانية) الجديدة المقدمة خلال كل شهرا اعتباراً من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠١٢/٨/٣١.

٢ - تحديد مدى الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن أسس وقواعد منح القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط وتعديلاتها، وكذلك مدى الالتزام بالتعميم الصادر في ٢٠١٠/٤/١ في هذا الخصوص.

٢٠١٢/٨/٣١.

يقوم مكتب التدقيق الذي يتولى المهمة بتوجيه نسخة من التقرير النهائي مباشرة الى بنك الكويت المركزي، بعد مناقشته مع البنك او شركة الاستثمار المعنية.

- التعاقد على إنجاز المهمة

يكون التعاقد على إنجاز المهمة مباشرة بين البنك او شركة الاستثمار ومكتب التدقيق الذي يقع عليه الاختيار من احد مكاتب تدقيق الحسابات الموضحة في الجدول المرفق، على الا يكون من مدققي حسابات البنك - الشركة، واطار بنك الكويت المركزي بذلك في موعد غايته ٢٠١٢/٧/٣١، وان تكون الشروط المرجعية المحددة للمهمة على النحو السالف الذكر، ودون ادخال اي تعديل عليها - احد عناصر التعاقد، بحيث تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العقد.

- المدى الزمني لإنجاز المهمة

يتعين تقديم تقرير الفحص النهائي للبنك المركزي في موعد اقصاه ٢٠١٣/١/٣١.

أهم التعليمات

حدد «المركزي» في التعميم أهم التعليمات التي يجدر التحقق من الالتزام بها عبر مكتب تدقيق الحسابات:

١ - عدم تجاوز قيمة القروض الاستهلاكية أو المقسطة المقدمة للعميل الحد الأقصى المقرر.

٢ - عدم تجاوز الأقساط الشهرية للقروض الاستهلاكية والمقسطة، المقسطة، المقسطة للعميل للحدود القصوى المقررة وفقاً للتعليمات السارية وقت المنح.

٣ - عدم تجاوز الحد الأقصى لفترة القرض الاستهلاكي عن ٥ سنوات، و١٥ سنة للقرض المقسط.

٤ - عدم وجود دفعة بالون.

٥ - مدى الالتزام بما تضمنته التعليمات المشار إليها بشأن حالات الجدولة لهذه النوعية من القروض (من حيث اقتصار الجدولة فقط على حالات التعثر الواضحة التي قد لا تحدي معها الإجراءات القضائية، وألا يترتب على عملية الجدولة تقديم اي قروض جديدة للعميل، وألا تزيد فترة السداد وفقاً للجدولة عن سنة للقرض الاستهلاكي و٣ سنوات للقرض المقسط، وذلك بخلاف فترة الاسترداد المحددة أساساً للقرض).

٦ - استيفاء الفائدة (لدى البنوك وشركات الاستثمار التقليدية) على الرصيد المتناقص للقرض وبسقف لا يزيد على ٣% فوق سعر الخصم بالنسبة للحالات الممنوحة بعد ٢٤/٣/٢٠٠٨ (ويفحص البرنامج المطبق لدى البنك الشركات للتأكد من صحة احتساب الفوائد).

٧ - وجود ما يؤكد الاستعلام عن التزامات المقترض لدى شركة Ci- Net.

٨ - الالتزام بكل الشروط المقررة لمنح القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط والتحقق من استخدامها في الغرض المقدم من أجله، وألا يتم استخدامها لسداد قرض تمويل قائم على العميل عند المنح للبنوك الأخرى، وفقاً لما يقضي به التعميم الصادر للبنوك وشركات الاستثمار بتاريخ ٢٠١٠/٤/١.

٣ - تحديد حالات القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط التي تم الكشف عن وجود مخالفات بشأنها لتعليمات البنك المركزي في هذا الخصوص، وتاريخ وقوع المخالفة، ويشمل ذلك التحقق من سلامة طريقة احتساب الفوائد عليها، وتقديم بيانات تفصيلية (جداول) لتلك الحالات مع إيضاح أسباب المخالفة والأثر المالي المترتب على تصويبها. مع مراعاة الفصل بين المخالفات التي تم كشفها للحالات المقدمة خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠١٠/٧/٣١ والحالات المقدمة خلال الفترة من ٢٠١٠/٨/١ حتى ٢٠١٢/٨/٣١.

٤ - أن يشتمل نطاق العمل فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة في البنك أو شركة الاستثمار فيما يتعلق بمنح ومتابعة القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط مدى كفاية تلك الأنظمة، ووجود الآليات الفعالة للاكتشاف الفوري لأي تجاوزات في حينه.

٥ - ضرورة شمول الفحص لعينة مناسبة من خلال السداد المبكر التي أجراها العملاء على القروض / التمويل الاستهلاكي والمقسط خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/١ وحتى ٢٠١٢/٨/٣١ مع تحديد مدى التزام البنك أو الشركة بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي بعدم احتساب أي عمولات أو مصاريف في هذه الحالات.

- مشاركة ممثلين عن البنك المركزي

يشارك مع فريق العمل المكلف من مكتب التدقيق بإنجاز المهمة في كل بنك او شركة استثمار، موظف او اكثر من موظفي قطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي - من دون اجر - ويكون له حق مناقشة فريق مكتب التدقيق في برنامج العمل، والخطة التي سيتم اتباعها وتقديم المساعدة في إنجاز المهمة والمشاركة في فحص حالات العينة، وتقييم أنظمة واجراءات العمل المتبعة في منح ومتابعة قروض التمويل الاستهلاكي والمقسط، وليس له حق التوقيع على تقرير المهمة.

- المخرجات الأساسية للمهمة

يتعين ان يشتمل تقرير الفحص - كحد ادنى - على الآتي:

١ - الاجراءات التنفيذية التي اتبعها مراقب الحسابات في إنجاز عملية الفحص.

٢ - تحديد المستندات والسجلات التي تناولها الفحص في ضوء الاهداف المحددة للمهمة.

٣ - العينات التي شملها الفحص ونسبتها الى اجمالي المحفظة القائمة في التاريخ المتخذ اساسا للفحص (٢٠١٢/٨/٣١).

٤ - اجراءات التحقق والتوثيق والتأكد التي استخدمها مراقب الحسابات.

٥ - خلاصة النتائج التي تم التوصل اليها من الفحص في ضوء الاهداف المحددة للمهمة.

٦ - الظواهر السلبية التي تنكشف والاجراءات المقترحة لمعالجتها.

٧ - تقديم بيانات تفصيلية (جداول) للحالات المخالفة التي تم اكتشافها مع ايضاح نوع كل مخالفة واسبابها، وتاريخ وقوعها، والاثار المالي المترتب على تصويبها، مع تقسيمها الى مخالفات تم كشفها للتمويل الممنوح خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠١٠/٧/٣١، والتمويل الممنوح خلال الفترة من ٢٠١٠/٨/١ حتى



ابوغزاله: اختيار «المجمع الدولي للمحاسبين» لعضوية لجنة تطوير مهنة تدقيق الحسابات في «الأيفاك» يعكس طموحنا في تعزيز التواجد العربي



International
Federation
of Accountants

أعلن مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين عن اختيار المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ممثلاً برئيس مجلس إدارته سعادة الدكتور طلال أبوغزاله ليكون عضواً في لجنة التطوير المؤسسي لهيئات المحاسبة القانونية في العالم للسنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠ وهي إحدى اللجان الدائمة في الاتحاد.

وتتشكل اللجنة من ١٢ عضواً يمثل كل عضو إقليمياً من مختلف أقاليم العالم، وعضواً واحداً يمثل جميع أقاليم العالم، حيث انتهت هذا العام

مدة الدورة لأربعة أعضاء وتم اختيار المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين عن المقعد المفتوح لجميع الأقاليم العالمية، حيث تهدف اللجنة إلى تطوير المؤسسات المهنية المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات في العالم.

وشغل أبوغزاله أول منصب عربي على مجلس إدارة الاتحاد عام ١٩٩٠.

وقال الدكتور أبوغزاله: «إن اختيار المجمع في اللجنة يعكس طموحنا حيث سنسعى من خلالها إلى تعزيز التواجد العربي في لجان الاتحاد الدولي المهنية ومساعدة المنطقة العربية في الاستفادة من التجارب العالمية ومواكبة التوجهات المهنية، مع التأكيد على مساهمة الدول العربية في المشاركة الفعالة في التطور العالمي في المهنة».

وسيمثل المجمع في اللجنة المدير التنفيذي في فلسطين الأستاذ جمال ملحم، عضو مجلس إدارة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، والمدير التنفيذي لمجموعة طلال أبوغزاله في فلسطين.

ويقوم المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين بقرار من رئيس مجلس الإدارة بتقديم المساعدة والدعم الفني لكافة الجمعيات المهنية في الوطن العربي التي تسعى لتطوير قدراتها من أجل الالتزام بمتطلبات الاتحاد الدولي للمحاسبين.

يشار إلى أن المجمع تأسس كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية في عام ١٩٨٤ في مدينة لندن-المملكة المتحدة. وتم تسجيله رسمياً في عمان بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٩٤، بهدف الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على نطاق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم.

والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC مؤسسة عالمية مقرها نيويورك تعنى بمهنة المحاسبة وتهدف لخدمة المصالح العامة من خلال تطوير المهنة والمساهمة في تطوير الاقتصاديات العالمية وتشمل في عضويتها ١٧٥ جمعية مهنية يمثلون ما يزيد عن ١٣٠ دولة تمثل ما يزيد عن ٣ مليون محاسب قانوني في العالم.

الإستطلاع العالمي للإتحاد الدولي للمحاسبين يعكس التحديات المتنامية في وجه مواهب وتكنولوجيا المحاسبة

يواجه المحاسبون العاملون في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم حول العالم تحديات توظيف متزايدة، وفقاً لما أظهرته نتائج أحدث إستطلاع عالمي للإتحاد الدولي للمحاسبين حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي حين بقي جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعملاء جدد، ومواكبة الأنظمة أو المعايير الجديدة وضغوطات تخفيض الرسوم هي التحديات الرئيسية التي تواجه هذه المؤسسات، فإنها إضافة إلى جذب موظفين جدد أو حاليين شكلوا معاً أهم أربع تحديات للمرة الأولى منذ إجراء الإستطلاع في عام ٢٠١١.

إضافة إلى ذلك، زاد التأثير المتوقع للتطورات التكنولوجية خلال السنوات الخمس القادمة بشكل كبير في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥. وتمكنت هذه التطورات من مواكبة المعدات والبرمجيات الجديدة، وتعتبر أهم التحديات التكنولوجية هي في الإنتقال للسحابة الإلكترونية. وبالرغم من هذه التحديات، إرتفعت توقعات الأداء المستقبلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل طفيف في ثلاث أو أربع جوانب خدمية باستثناء الضرائب. ومن المتوقع أن يكون النمو مدفوعاً بالخدمات الاستشارية إلى جانب المحاسبة والتصنيف والخدمات غير ذات العلاقة وبمعيها الخدمات ذات العلاقة، بنسبة ٤٥٪ و ٤٤٪ على التوالي، متوقعين زيادة في إيرادات الرسوم في هذه الجوانب في عام ٢٠١٧.

وقال الرئيس التنفيذي للإتحاد الدولي للمحاسبين «السيد فايز شدهوري»: «تمثل وتيرة التغيير التكنولوجي المتسارعة تحدياً وفرصاً في آن واحد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكمستشارين أعمال موثوق بهم بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو قطاع حساس لاستقرار ونمو الاقتصاد العالمي، تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى دراسة كيفية الاستفادة بالوجه الأيمن من التطورات التكنولوجية لتقليل التكاليف وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة لتلبية المطالب والتوقعات المتغيرة للعملاء. إضافة إلى ذلك، فمن المرجح أن تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواكب التطورات التكنولوجية بأداء أفضل من حيث جذب العملاء والاحتفاظ بهم وزيادتهم.»

وتشمل النتائج الرئيسية الإضافية للإستطلاع ما يلي:

تعترف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة تقديم استشارات الأعمال والخدمات الاستشارية، قدم غالبية المستجوبين نوعاً من الخدمات الاستشارية، حيث شكلت استشارات الشركات ٤٨٪ والمحاسبة الإدارية ٤٦٪ والموارد البشرية / أنظمة التوظيف ٣٠٪ المجالات الأكثر شيوعاً. بشكل يتماشى مع عام ٢٠١٥، كانت أهم التحديات التي واجهت عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي الشكوك الاقتصادية وتزايد التكاليف (بنسبة ٦١٪ و ٥٩٪ على التوالي، مما جعلها تحدياً كبيراً أو كبيراً جداً) تحسن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٦ بشكل طفيف عن عام ٢٠١٥، في عام ٢٠١٦، أفاد حوالي ٣٠٪ أو أكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن زيادات بسيطة أو جوهرية في إيرادات الرسوم في مختلف الجوانب الخدمية، مقارنة بنسبة ٢٧٪ أو أكثر في عام ٢٠١٥، في بعض المناطق والدول فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكبر حجماً لم تكن ممثلة بشكل جيد في نتائج الإستطلاع؛ لذلك ينبغي توخي الحذر عند محاولة تعميم النتائج على دول أو مناطق معينة، أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة من جميع الأحجام.

الإستطلاع

شارك في الإستطلاع العالمي للإتحاد الدولي للمحاسبين حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٥,٠٦٠ مشاركاً يمثلون ١٦٤ دولة. وتم إجراء الإستطلاع في الفترة ما بين أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٦ بثلاث وعشرين لغة. تم عمل تصميم وآلية رفع تقارير الإستطلاع بالتعاون مع سارة وبيرو دونال. ستريت، الباحثتين الرئيسيتين في جامعة دايتون في الولايات المتحدة الأمريكية..

وتمت ترجمة وتوزيع الإستطلاع فقط عن طريق الدعم المقدم من الشركاء والمنظمات الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين. ومن المتوقع البدء في الإستطلاع العالمي التالي للإتحاد الدولي للمحاسبين حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٨.

ومن خلال تصميم الإستطلاع ليتم تعبنته من قبل مهنيي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرئيسيين، والذين تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالبية عملائهم، فإن الإستطلاع يقدم لمحة عن القضايا الرئيسية ويتبع التوجهات والتطورات الهامة التي تواجه هذا القطاع الحساس. وتساعد نتائج الإستطلاع الإتحاد الدولي للمحاسبين وأعضائه في امتلاك فهم للتوجهات والفرص المحددة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمياً، وبالتالي، خدمتهم بشكل أفضل. ولهذا الغاية، قام الإتحاد الدولي للمحاسبين بتطوير وتسهيل مشاركة الأدوات والموارد للمساعدة في بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الإصدارات لدعم إدارة المؤسسات وتطبيق المعايير الدولية. ويمكن الوصول إلى ما سبق إضافة إلى أكثر من ٤٠٠ مقال ١٠,٠٠٠ رابط للموارد عن طريق بوابة المعرفة العالمية التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين.



سنة أشياء قد لاتعرفها عن محاسبي الإدارة

٥ - حزيران - ٢٠١٧

يعتبر دور محاسبي الإدارة - أو المحاسبين الذين يعملون بشكل رئيسي في النشاط التجاري، والصناعة والحكومة - أساسياً فيما يتعلق بالحيوية المالية للمؤسسات، فهم يقومون باتخاذ قرارات حاسمة لتحقيق القيمة، وحماية أصول الشركة، والتخطيط للاستدامة التجارية، ويعملون، من مديري المالية إلى المراقبين، ومن محلي الميزانيات إلى مديري المحاسبة، على المساعدة في تعزيز استراتيجية المؤسسة وقيمتها أمام منافسة ضارية، وظروف اقتصادية عالمية غير متوقعة، وتكنولوجيات مريكة.

وفقاً لإحصائيات مكتب العمل الأمريكي، هناك حوالي ١,٣ مليون محاسب في الولايات المتحدة. ووفق تقديرات معهد محاسبي الإدارة فإن منه حوالي ٩٧٥,٠٠٠ محاسب إدارة، وأكثر منهم بكثير على مستوى العالم. وعلى الرغم من انتشار هذه المهنة، إلا أنها غالباً ما يساء فهمها والخلط بينها وبين شعب المحاسبة الأخرى.

يعتقد الكثيرون أن وظيفة المحاسبين هي حساب الضرائب والمراجعة والعمل في شركات المحاسبة العامة مثل «الأربع الكبرى». لكن الحقيقة هي أن غالبية المحاسبين - حوالي ٧٥ بالمائة - إما يعملون في شركات الأعمال التجارية كمحاسب إدارة أو في المجال الأكاديمي.

لذا، في يوم المحاسبة الإدارية العالمي، فإننا نريد أن نضع بعض الأمور في نصابها :-

١. هل تعلم أن محاسبي الإدارة يقومون بما هو أكثر؟

إن محاسبي الإدارة لا يجيدون فقط التعامل مع المال، بل يعظمون قيمته! وفقاً لاستقصاء الأجرور العالمي لمعهد محاسبي الإدارة، فإن متوسط العائد السنوي الإجمالي الذي يحصل عليه محاسب إدارة يبلغ ٩٧,٤٧٥ دولاراً. في الأمريكتين، يزيد المتوسط عن ذلك، فيبلغ ١٣٦,٢٨٧ دولاراً. ٢. هل تعلم أن للمحاسبة الإدارية تاريخ

طويل؟

ترجع جذور المحاسبة الإدارية إلى الثورة الصناعية في بدايات القرن التاسع عشر. خلال هذا الوقت، خضعت شركات كثيرة لسيطرة مجموعة صغيرة من الملاك الذين كانوا يقومون بالاقتراض وفقاً للعلاقات الشخصية أو استناداً إلى ما لديهم من أصول. ولعدم وجود مساهمين خارجيين، لم تكن هناك حاجة للتقارير المالية. ومع ذلك كان ملاك شركات تصنيع المنسوجات وشركات الصلب الكبرى بحاجة بالفعل لأنظمة معقدة من أجل مراقبة أصولهم ورأس مالهم ودعم اتخاذ القرار - ومن هنا وُلدت مهنة المحاسبة الإدارية.

٣. هل تعلم أن محاسبي الإدارة سعداء؟

لقد أوضح استقصاء الأجرور لمعهد محاسبي الإدارة أن محاسبي الإدارة يحبون أعمالهم. ومن بين العوامل التي حظيت بأكبر تفضيل لدى المشاركين، جاء على رأس القائمة العلاقات مع الزملاء، توازن فترة العمل، والأمان الوظيفي. كذلك يتحدث محاسبو الإدارة كثيراً عن استمتاعهم بالقدرة على استخدام مهاراتهم في حل المشاكل وإحداث أثر ملموس على الاستراتيجية التجارية.

٤. هل تعلم أن المهنة أخذت في الانتشار كالنار في الهشيم؟

في الولايات المتحدة يصل إلى سن التقاعد كل يوم ١٠,٠٠٠ شخصاً، وسيستمر هذا المعدل على مدى الثلاث عشرة سنة القادمة. ومع خروج مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية من القوة العاملة، ستكون هناك حاجة هائلة للمواهب المؤهلة لشغل أماكنهم. ولا تأتي فرص العمل من خروج مواليد ما بعد الحرب الثانية من القوة العاملة فقط. من المتوقع أن يكون معدل الطلب على محاسبي الإدارة متماشياً مع النمو الاقتصادي - فمع التوسع الاقتصادي، تزداد الحاجة للمحاسبين أيضاً. في الحقيقة، تشير تقديرات إحصائيات مكتب العمل الأمريكي إلى أن توظيف المحاسبين والمراقبين في الولايات المتحدة من المتوقع أن يزيد بنسبة ١١ بالمائة، أو حوالي ١٤٣,٠٠٠ وظيفة جديدة، في الحقبة ٢٠١٤-٢٠٢٢.

٥. هل تعلم أنهم بحاجة للمساعدة (المتمرسة)؟

إن خروج مواليد ما بعد الحرب الثانية من القوة العاملة يتيح فرصاً في صورة وظائف شاغرة، لكنه يوجد تحديات أيضاً. بخروج مواليد ما بعد الحرب الثانية من القوة العاملة، فإنهم يأخذون معهم سنوات من المعرفة المؤسسية التي تجد الشركات صعوبة في تعويضها. ولقد أظهر استقصاء حديث بواسطة معهد محاسبي الإدارة والمركز الأمريكي للإنتاجية والجودة أن موظفي

التنفيذ المحاسبي والمالي - وبالذات على مستوى المديرين - يفيدون بوجود تحديات جملة في تعيين الموظفين الأكفاء. نتيجة لذلك، فإن زملاءهم في مجالي المحاسبة والمالية الإداريين من المبتدئين يعانون من قدر كبير من عدم الكفاءة في كثير من نواحي التخصص.

٦. هل تعلم أن من بينهم نجوم الروك؟

لقد درس كل من روبرت بلانت المغني الرئيسي في فرقة لد زيلين، ومايك جاجر أحد مؤسسي فرقة الرولينج ستونز، وجانيت جاكسون، المحاسبة في الكلية. وبينما لم يصلوا جميعاً إلى مرحلة التخرج، يمكننا أن نستنتج بوضوح أن من درسوا المحاسبة هم صفوة الصفوة.

لذا في يوم المحاسبة الإدارية العالمي، فلتخصص بعض الوقت في حياتك لإظهار تقديرك للمحاسب الإداري، لإرسال رسالة شكر أو اقتسام نصيبك من الحلوى.



استطلاع: مواطنو دول العشرين يفضلون التعاون بين الحكومات على المنافسة الضريبية

٥ - حزيران - ٢٠١٧

تعتقد الغالبية العظمى من مواطني دول العشرين أن التعاون بين الحكومات بشأن السياسات الضريبية أكثر أهمية من المنافسة لزيادة الإيرادات الضريبية الوطنية.

ووفقاً لاستطلاع أجره مجمع المحاسبين القانونيين المعتمدين، فإن تفضيل التعاون على المنافسة يعتبر قوياً في الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك. وبشكل عام، فإن ٧٣٪ يفضلون التعاون لإيجاد نظام ضريبي دولي أفضل.

وذكر تقرير الاستطلاع أن هذه النتائج تظهر أن المواطنين العاديين في دول العشرين مهتمون بأن تتعاون حكوماتهم مع الدول الأخرى من أجل نظام دولي منسجم أكثر من اهتمامهم بالمنافسة من أجل المصالح الوطنية مثل زيادة الإيرادات الضريبية أو جذب مؤسسات الأعمال متعددة

مجلس معايير المحاسبة الدولية يحدد الخطوات اللازمة لتحسين الإفصاحات في البيانات المالية

٣ - أيار - ٢٠١٧

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية ورقة نقاشية تطرح مبادئ تجعل إفصاحات البيانات المالية أكثر فاعلية. وتهدف الورقة النقاشية وعنوانها «مبادرة ومبادئ الإفصاح» إلى الحصول على آراء حول مشاكل الإفصاح التي حددها المجلس خلال التواصل إضافة إلى مقترحاته الأولية لحل هذه المشاكل. ومن المتوقع أن تؤدي الورقة إلى تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١، وهو المعيار الذي يغطي متطلبات الإفصاح العامة (عرض البيانات المالية) أو تطوير معيار جديد للإفصاحات العامة.

وقالت الأطراف المعنية أن البيانات المالية تشمل أحياناً القليل من المعلومات الهامة والكثير من المعلومات غير الهامة والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها دون فائدة. ويعتقد المجلس أن تطوير معايير واضحة تحكم ماهية وكيفية ومكان الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية سيحسن المعلومات التي يتم تقديمها لمستخدمي البيانات المالية، إضافة إلى مساعدة الشركات في إيصال هذه الإفصاحات بطريقة أكثر فاعلية ومساعدة المجلس في تحسين متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وتشمل بعض الاقتراحات المحددة في الورقة النقاشية ما يلي:

- سبعة مبادئ للإيصال الفعال والتي يمكن إدراجها في معيار إفصاح عام أو وصفها في إرشادات غير إلزامية.
- الطرق المحتملة لتحسين أهداف ومتطلبات الإفصاح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- مبادئ العرض العادل والإفصاح عن مقاييس الأداء والمعلومات غير ذات العلاقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في البيانات المالية لضمان أن لا تكون هذه المعلومات مضللة. وقال السيد هانز هوغيفورست، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية «لقد قال لنا المستثمرون والشركات أن هناك مجالاً للتحسين في الإفصاحات في البيانات المالية. والاتفاق

الجنسيات. وليس لدى معظم مواطني دول العشرين أي مشكلة في أن تقدم حكوماتهم ضرائب مخفضة لتعزيز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحددة. ودعم ثلاثة أرباع المجاوبين استخدام الحوافز الضريبية لمشاريع الطاقة الخضراء أو خطط التقاعد ويعتقد ٤٩٪ من المواطنين أنه يجب على الحكومات تقديم حوافز ضريبية لجذب الاستثمارات متعددة الجنسيات. وبشكل عام، يتفق أكثر من نصف المجاوبين على أن الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات تدفع ما يكفي من الضرائب. غير أن النتائج تتباين بين مختلف دول العشرين. ففي الولايات المتحدة، وبريطانيا وكندا وأستراليا، لا يوافق معظم الناس أو يعارضون بشدة مقولة أن ذوي الدخل المرتفع والشركات متعددة الجنسيات تدفع "مبلغاً معقولاً من الضرائب". وعلى العكس من ذلك، فإن النظرة السائدة هي أن ذوي الدخل المتدني أو المتوسط والشركات المحلية تدفع مبلغاً معقولاً في هذه الدول الأربع. وفي روسيا، يعتقد معظم المشاركين في الاستطلاع أن أي من المجموعات الأربع، سواء كانوا أفراداً أو شركات، لا يدفع ضرائب كافية.

ويرى ثلاثة أرباع الناس أن دفع الضرائب هو مسألة قوانين وأنظمة بشكل رئيسي وليس مسألة أخلاق أو عدالة. ويتناقض هذا الأمر مع التغطية الإعلامية لتجنب الضرائب والخطابات السياسية والتي ركزت بشكل كبير على ما إذا كان مبلغ الضريبة الذي يدفعه الأفراد أو الشركات عادلاً. ولكن الآراء تتباين بشكل أكبر عندما يتعلق الأمر بجهود الأفراد والشركات لترتيب أمورها لتقليل الضرائب. ففي أستراليا وكندا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة وبريطانيا، يرى الناس أن تقليل الضرائب أمر ملائم أكثر لذوي الدخل المتدني أو المتوسط والشركات المحلية، ولكنه ليس ملائماً جداً لذوي الدخل المرتفع والشركات متعددة الجنسيات. وكانت الآراء بشأن تقليل الضرائب من قبل أي دافع ضرائب سلبية عموماً في إيطاليا وكوريا الجنوبية. وبشكل عام، فإن مزيداً من الناس في دول العشرين يرون أن تقليل الضرائب ملائم لذوي الدخل المرتفع والشركات المحلية ومتعددة الجنسيات أكثر من ذوي الدخل المتدني أو المتوسط. وبينت النتائج أن ٦٧٪ من الناس في دول العشرين لا يثقون أو لا يثقون بشدة بالسياسيين عندما يتعلق الأمر بنظام الضريبة، و٤١٪ لا يثقون بالإعلام و٣٨٪ لا يثقون بقيادة الأعمال. واستطلعت الدراسة آراء ٧٦٠٠ شخص في مختلف دول العشرين، التي يشكل سكانها حوالي ثلثي سكان العالم، و٨٥٪ من إجمالي الناتج العالمي و٧٥٪ من التجارة العالمية.

على المبادئ التي تحدد الإفصاحات الفعالة يعتبر خطوة هامة نحو تشجيع التغييرات السلوكية المطلوبة لجعل البيانات المالية وسيلة تواصل أفضل في المستقبل». وتعتبر الورقة النقاشية آخر مرحلة في مبادرة الإفصاح التي يقوم بها المجلس، والتي تم إنشاؤها في عام ٢٠١٣ بناء على خطة مكونة من ١٠ نقاط لتوفير تحسينات ملموسة في إعداد (عرض) التقارير المالية. ويعتبر مشروع مبادئ الإفصاح تنمة لعدد من المشاريع الأخرى التي قام بها المجلس سابقاً، بما فيها التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ «عرض المعلومات - البيانات - المالية» ومعيار المحاسبة الدولي ٧ «بيان التدفقات النقدية» وتطوير الإرشادات لمساعدة الشركات في عمل تقديرات الأهمية النسبية عند إعداد بياناتها المالية. وتعتبر مبادرة الإفصاح جزءاً هاماً من الخطة الرئيسية للمجلس وهي التواصل الأفضل في إعداد التقارير المالية.



تفريم «كي بي إم جي» الولايات المتحدة الأمريكية بسبب فشلها في اكتشاف مبالغة شركة نفطية في قيمة أصولها

١٥ - أغسطس - ٢٠١٧

فرضت لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) غرامة قدرها ٦,٢ مليون دولار على شركة الخدمات المهنية "كي بي إم جي"، بعد توقيعها على تدقيق للنتائج المالية الخاصة بإحدى شركات النفط والغاز، والتي اكتشف لاحقاً أنها بالغت في تقديراتها لقيمة بعض الأصول بأكثر من ١٠٠ مرة. وقالت اللجنة في بيان لها الثلاثاء، إن عدم قيام "كي بي إم جي" بواجبها في مراجعة البيانات المالية لشركة "ميلر إنرجي ريسورسز" - شركة نפט وغاز تتخذ من ولاية تينيسي مقراً لها - يعني أنه تم تضليل المستثمرين حول قيمة الشركة. وتعتبر هذه الخطوة ضربة لسمعة "كي بي إم جي" كواحدة من الأربعة الكبار - أكبر أربع شركات محاسبة وخدمات مهنية في العالم - والتي تم تعيينها في عام ٢٠١١ كمراجع خارجي لـ "ميلر إنرجي"، وقدمت تقرير إيجابي غير

متحفظ"، على الرغم من حقيقة أن الشركة بالغت في تقديراتها لقيمة عدد من أصولها. ويأتي هذا الإعلان، بعد أن اكتشف تحقيق أجراه مسؤولو لجنة الأوراق المالية والبورصات أن الشركة قدرت قيمة بعض آبار النفط في آلاسكا بحوالي ٤٨٠ مليون دولار، في حين أن تلك الآبار تم شراؤها بأقل من ٥ ملايين دولار



مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد يطلق خطة عمل لمدة عامين لتعزيز مرتكزات جودة التدقيق

٩ - نيسان - ٢٠١٧

أطلق مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد خطة العمل الخاصة به للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ عقب التشاور العلني مع الأطراف المعنية. كما أكد المجلس على الأهمية المستمرة لأهدافه الاستراتيجية من خلال إصدار الملحق التكميلي لاستراتيجية المجلس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ وهي تلبية التزامنا تجاه المصلحة العامة في عالم متطور.

وأصدرت خطة العمل مسترشدة بالأهداف الاستراتيجية الثلاثة الرئيسية الواردة في الاستراتيجية الخمسية، ألا وهي:-

- التركيز المستمر على المعايير الدولية للتدقيق كأساس لعمليات تدقيق عالية الجودة.
- أهمية معايير المجلس الخاصة بخدمات أخرى للتصدي للاحتياجات الناشئة للأطراف المعنية.
- اعتزام المجلس تعزيز التعاون مع آخرين للتعامل مع مسائل المصلحة العامة ذات الصلة بعمله.

تسهم الأهداف الاستراتيجية لمجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد في تعزيز جودة التدقيق بهدف تطوير معايير وتوجيهات التدقيق بغية تحسين الجودة بشكل أكبر، فضلاً عن تعزيز الثقة في عمليات التدقيق والمدققين» كما أشار بروفييسور أرنود شيلدر، رئيس المجلس، مردفاً «ولقد شدّد المشاركون في عملية التشاور على أهمية تناول المواضيع الرئيسية التي تسهم في عمليات التدقيق عالية الجودة في بيئة

عمل متغيرة، وتحت تأثير التكنولوجيا، والتعقيدات المختلفة، ومطالب استمرارية أهمية التدقيق».

أولويات خطة العمل تعطي خطة العمل الأولوية للتعامل مع قضايا المصلحة العامة ذات الصلة الأوثق. كما ينظر المجلس في كيفية إدماج عنصر الجودة بشكل أكبر في طريقة تعامل الشركات مع عمليات التدقيق وغيرها من الإجراءات التي تتم بموجب المعايير الدولية التي يعتمدها المجلس. ويدرك المجلس أهمية التصدي لشواغل ومخاوف المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، بما في ذلك النظر في كيفية تطبيق معايير التدقيق بشكل فعال على عمليات التدقيق في الكيانات صغيرة ومتوسطة الحجم، إلى جانب معايير دعم الخدمات الأخرى التي يتم تقديمها من خلال تلك الممارسات.

كما يعترم مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد نشر جدول زمني للمشاريع القائمة حالياً على الموقع الإلكتروني الخاص به، مع الاعتراف بتحديثه على أساس زمني ربع سنوي للحفاظ على الشفافية وإظهار التقدم في العمل



مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد يطلق خطة عمل لمدة عامين لتعزيز مرتكزات جودة التدقيق

٢٢ - أغسطس - ٢٠١٦

أعلنت هيئة سوق المال عن قرار يلزم الشركات المدرجة في السوق بالإفصاح عن مراحل مواكبتها للتحويل لمعايير المحاسبة الدولية. وجاء القرار إشارة إلى خطة التحويل إلى المعايير الدولية المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والقاضية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للشركات المدرجة ابتداء من ٢٠١٧/١/١، وانطلاقاً من دور هيئة السوق في تنظيم ومراقبة أعمال وأنشطة الجهات الخاضعة لرقابتها وإشرافها وتنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل

عن معلومات الأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وقيام الشركات المدرجة بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية قبل تاريخ استحقاقها، ومدى التزامها بخطة التحويل للمعايير المحاسبية الدولية.

وتضمن قرار مجلس الهيئة ٣ مراحل، أولها بأن تفصح الشركات المدرجة خلال الفترة من ٢٠١٦/٨/٢١ إلى ٢٠١٦/٩/١ على موقع «تداول» عن عما إذا كان قد تم إعداد خطة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتي تشمل على سبيل المثال تحديد التاريخ المستهدف لاعتماد السياسات المحاسبية، وفي حال لم يتم ذلك، يجب على الشركة تحديد التاريخ المستهدف لإعداد تلك الخطة، على أن تكون التواريخ المحددة ملائمة لضمان التحويل لمعايير المحاسبة الدولية قبل ٢٠١٧/١/١. وأيضاً عما إذا كان قد تم تعيين مستشار خارجي للشركة من ذوي الخبرة والاختصاص في التحويل للمعايير الدولية. وفي حال لم يتم ذلك يجب على الشركة إيضاح ما إذا كان هناك خطة لتعيين مستشار خارجي وتحديد تاريخ التعيين المستهدف، على أن تكون التواريخ المحددة ملائمة لضمان التحويل قبل ٢٠١٧/١/١، أو إيضاح أسباب عدم تعيين المستشار الخارجي.

كذلك عما إذا كان قد تم تشكيل فريق داخلي بالشركة يكون مسؤولاً عن خطة التحويل وتنفيذها، وفي حال عدم تشكيل الفريق يجب إيضاح الأسباب، إضافة إلى الصعوبات التي تواجهها الشركة في عملية التحويل لتطبيق معايير المحاسبة الدولية إن وجدت، والتاريخ المستهدف لإعداد أول قوائم مالية وفقاً لهذه المعايير والفترة التي سيتم عنها إعداد هذه القوائم. فيما تضمن قرار مجلس الهيئة إعفاء الشركة عن الإفصاح في حال جاهزيتها لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، على أن تفصح الشركة عن توفر قوائم مالية تتفق مع المعايير الدولية، وكذلك عن الآثار الجوهرية على قوائم الشركة إثر تطبيق هذه المعايير.

بينما تتضمن المرحلة الثانية، بأن تفصح الشركات المدرجة خلال الفترة من ٢٠١٦/٩/٣٠ إلى ٢٠١٦/١٠/٣٠ على موقع «تداول» عن المستجدات المتعلقة بما تم الإفصاح عنه في المرحلة الأولى، عما إذا كان قد تم اعتماد السياسات المحاسبية اللازمة لإعداد قوائم مالية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية وفي حال لم يتم ذلك، يجب على الشركة تحديد التاريخ المستهدف لاعتماد تلك السياسات على أن تكون التواريخ ملائمة لضمان التحويل لمعايير المحاسبة الدولية. وفي حال جاهزية الشركة لتطبيق المعايير الدولية، تعضى أيضاً من الإفصاح عما ورد أعلاه، على أن تفصح

عن توفر قوائم مالية تتفق مع تلك المعايير، وكذلك عن الآثار الجوهرية على قوائم الشركة إثر تطبيق هذه المعايير. أما المرحلة الثالثة فتشمل إفصاح الشركات المدرجة خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ إلى ٢٠١٧/١/٣١ عن مستجدات ما تم الإفصاح عنه في المرحلتين الأولى والثانية، وعمّا إذا كان قد تم إعداد قوائم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والفترات التي تم عنها إعداد هذه القوائم، وفي حال لم يتم ذلك، يجب ذكر الأسباب، وتحديد التاريخ المتوقع لإعداد القوائم المذكورة، إلى جانب الآثار الجوهرية على الشركة إثر تطبيق المعايير الدولية فور تمكن الشركة من تصدير تلك الآثار أو الإفصاح عن عدم وجود أثر جوهري، أو أي معوقات قد تؤثر في مقدرة الشركة على إعداد قوائمها وفق المعايير الدولية، ومدى جاهزية الشركة لإعداد قوائمها وفقاً للمعايير الدولية للربع الأول من ٢٠١٧م وذلك خلال الفترة النظامية المحددة. وتضمن قرار مجلس الهيئة كذلك أن للهيئة طلب أي إفصاحات إضافية من الشركات المدرجة ترى ضرورتها وتكون متعلقة بخطة التحول

IASB

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يبدأ المرحلة الثانية من مراجعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٣ بطلب الحصول على معلومات

٤ - تموز - ٢٠١٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) طلب من المساهمين إخبار المجلس عن تجربتهم مع معيار المحاسبة الذي يشرح كيفية قياس «القيمة العادلة» للأصول والالتزامات المعيار الدولي للتقارير المالية ١٣ «قياس القيمة العادلة» والهدف من ذلك هو التحقق مما إن كان المعيار يفي بأهدافه أم لا.

وهذا الطلب هو جزء من استعراض المجلس لما بعد التنفيذ (PIR) لمعيار التدقيق الدولي ١٣، بهدف تقييم ما إذا كان معيار المحاسبة يعمل على النحو المنشود، ويحقق أهدافه. ويتضمن التقييم تحليل كيفية تأثير المتطلبات في المعيار على المستثمرين والشركات والمراقبين، ويساعد على الكشف

عن جوانب المعيار التي قد تشكل تحديات من الممكن أن تؤدي إلى عدم الانسجام في تطبيق المتطلبات. ويتكون استعراض ما بعد التنفيذ للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٣ من مرحلتين، يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية الموضوعات للمزيد من التحليل في المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية فتبدأ بطلبات المعلومات المنشورة (RFI)، والتي تركز على:

- كشوف تتعلق بقياسات القيمة العادلة
- معلومات إضافية عن قياس الاستثمارات المدرجة في الشركات التابعة، والمشاريع المشتركة، والشركات الزميلة بالقيمة العادلة
- تطبيق مفهوم "أعلى وأفضل استخدام" عند قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية؛ وتطبيق الأحكام؛
- تطبيق الحكم.

وتبين طلبات المعلومات (RFI) ما إذا كان هناك حاجة للمزيد من التوجيهات بشأن قياس القيمة العادلة للأصول البيولوجية، وصكوك الأسهم غير المدرجة.

وقال هانز هوجيفورست - رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: «بشكل استعراض ما بعد التنفيذ جزءاً هاماً من عملنا للمحافظة على المعايير الدولية للتقارير المالية، وأشجع مساهمينا على مشاركة تجاربهم مع المعيار الدولي للتقارير المالية ١٣ (IFRS ١٣)».

ويعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٣ «قياس القيمة العادلة» كما ويحدد في المعايير المنفردة وكيفية قياس القيمة العادلة، والإفصاحات المطلوبة حول قياسات القيمة العادلة. يشار إلى أنه تم إصدار المعيار في أيار، مايو ٢٠١١، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من ١ كانون الثاني، يناير ٢٠١٣.

S&P Global

«ستاندرد أند بورز للتصنيفات الائتمانية» تتوقع مرونة البنوك الخليجية تجاه تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ على أوضاعها المالية

٤ - تموز - ٢٠١٧

وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن وكالة ستاندرد

أند بورز للتصنيفات الائتمانية فإن بنوك دول مجلس التعاون الخليجي المصنفة ستكون قادرة على التعامل مع تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ «الأدوات المالية» على أوضاعها المالية. وسيكون مطلوباً من البنوك وفقاً لهذا المعيار، المزمع تطبيقه بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨، اتباع نهج أكثر تطلعاً فيما يتعلق برصد المخصصات. يتعين على البنوك في الوقت الحالي الاحتفاظ بمخصصات محددة في حال تكبدها للخسائر فقط، أو عندما يعجز الطرف المقابل أو الأصل المالي عن الوفاء بالتزاماته، أما بموجب هذا المعيار سوف يطالب البنوك بالاحتفاظ بمخصصات بشكل مسبق، استناداً إلى توقعات الخسارة لديها. وقال محمد داماك، محلل الائتمان لدى ستاندرد أند بورز: «نعتقد بأنه سيتم التعامل مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ نتيجة النهج المحافظ نسبياً الذي تتبعه بنوك دول مجلس التعاون الخليجي مسبقاً في حساب مخصصات الديون المعدومة والاحتفاظ بها. وقد قامت بعض هذه البنوك، في الكويت على سبيل المثال، باتباع نهج محافظ كجزء من المتطلبات التنظيمية المحلية لتكوين مخصصات عامة لجميع محافظ الإقراض لديها.»

وبموجب السيناريو الأساسي لدى ستاندرد أند بورز، على البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي الاحتفاظ بالمزيد من المخصصات بما يعادل ١٧٪ من صافي الدخل التشغيلي في المتوسط بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩. وباستثناء البنوك التي ليس لديها عجز في المخصصات، ترتفع هذه النسبة إلى ٢٧٪ بموجب السيناريو الأساسي لدينا، ومع ذلك، تخفي هذه النتائج اختلافات كبيرة بين البنوك. والبنوك المصنفة الأقل تأثراً هي البنوك الكويتية، وذلك لأن بنك الكويت المركزي يطالب البنوك في الكويت بالاحتفاظ بمخصصات عامة لتسهيلات العاملة تعادل ١٪ من التسهيلات النقدية و٥.٠٪ من التسهيلات غير النقدية.

أما البنوك المصنفة الأكثر تأثراً ستكون في قطر، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى حالات محددة لعدد من البنوك القطرية التي إما شهدت تراجعاً كبيراً في مؤشرات جودة الأصول لديها، أو ارتفاعاً في القروض التي فات موعد استحقاقها ولم تتعثر خلال العامين الماضيين.

وأوضحت وكالة ستاندرد أند بورز في بيان لها أنها وضعت افتراضاتها بناء على هياكل الميزانية العامة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي المصنفة. قد لا تنطبق نفس المنهجية والافتراضات على البنوك الأخرى أو دوائر أخرى.



الإرشادات الجديدة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تساعد المؤسسات على توجيه نظم المحاسبة المعقدة

١٠ - ايلول - ٢٠١٧

إن توجيه البيئة التنظيمية المحلية جزءاً رئيسياً من تأسيس منظمة فعالة للمحاسبة المهنية (PAO) وتطويرها. ويعد النموذج الصحيح لنظم المحاسبة أمراً ضرورياً لضمان مهنة فعالة تخرج معلومات مالية ذات جودة عالية وتدعم النمو الاقتصادي والتنمية وتكون ملائمة للمحاسبين المهنيين وعملاتهم. وفي ضوء التطور التنظيمي في السنوات الأخيرة، والحاجة المستمرة إلى قيام منظمات المحاسبة المهنية (PAOs) بالتكيف مع بيئتها، والتأثير العملي عليها، أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين اليوم إرشادات جديدة لدعم منظمات المحاسبة المهنية في هذه الجهود.

هذا وأشار المدير التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ألتا برينسلو: (بأنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع الحالات لنظم المحاسبة)؛ ويوجد العديد من النماذج المختلفة المطبقة في جميع أنحاء العالم التي تعمل بفعالية.

إن فهم المبادئ الرئيسية لنظم المحاسبة، وكيفية أدائها من الناحية العملية، يساعد منظمات المحاسبة المهنية ومقوماتها الرئيسية على ضمان استدامة طويلة المدى للمهنة، وقدرتها على الاستمرار في العمل لصالح المصلحة العامة).

تفعيل عمل النظم: تبحث مبادئ ونماذج مهنة المحاسبة إطار عمل نظم المحاسبة والمبادئ الرئيسية لأخذها في عين الاعتبار، كما هو مبين في موضوع السياسة العامة للاتحاد الدولي للمحاسبين (١)، نظم مهنة المحاسبة ومن الأزمة إلى الثقة: الدعوة إلى نظم عالمية ذات جودة عالية ومتناسقة. كما يوفر الموضوع أمثلة نموذجية تنظيمية تستخدم بعدد من الدول، مع إتاحة المزيد من المعلومات في الموجزات القطرية على الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للمحاسبين. تمثل هذه الإرشادات جزءاً من سلسلة بناء قدرات منظمات المحاسبة المهنية (PAOs)، التي تشمل إرشادات بشأن حوكمة منظمة المحاسبة المهنية، الدعم والسياسة العامة،

الشراكات، ودمج المحاسبين المهنيين في مجال الأعمال. تستند هذه الإرشادات إلى أحد النتائج الرئيسية للتقرير المتعلق بتطوير منظمات المحاسبة المهنية ومذكرة التفاهم بشأن تعزيز المحاسبة وتحسين التعاون اللذان يشيران إلى تعزيز الأسس القانونية والتنظيمية لمنظمات المحاسبة المهنية (PAOs) والقدرات الداخلية باعتبارها حاجة ماسة لمهنة المحاسبة العالمية.



المجلس العام يقدم تعليقاته إلى لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS)

٢٨ - سبتمبر - ٢٠١٧

يعلن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، المظلة الرسمية للمؤسسات المالية الإسلامية أنه قد قدم تعليقاته في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧ إلى لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS) فيما يتعلق بالوثيقة الاستشارية «البديل المبسط للنهج الموحد لمتطلبات رأس المال لمخاطر السوق». وذلك تماشياً مع دور المجلس العام كصوت للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم.

وقد تم إصدار الوثيقة الاستشارية بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٧، وتم فتح باب التعليقات والاستشارات العامة حتى موعد أقصاه ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧.

وقد عبر المجلس العام عن شكره وتقديره إلى لجنة بازل للإشراف المصرفي لإتاحة الفرصة للصناعة المالية الإسلامية للتعليق على الوثيقة الاستشارية قبل اعتماد البديل المبسط المقترح، وقد قدم المجلس العام وجهات نظر البنوك الأعضاء من أكثر من ٣٢ دولة، والتي تتمحور في النقاط الرئيسية التالية:

تعتبر معظم المصارف الإسلامية صغيرة نسبياً وفقاً للمعايير العالمية، بالإضافة إلى تمركزها في الأسواق الناشئة. ولهذا السبب فهي تواجه نسب قليلة جداً من مخاطر السوق. ولكونها مصارف إسلامية، ولأسباب شرعية تتواجد لديهم قيود كبيرة

في عمليات البيع المستقبلية واستخدام المشتقات. وذلك ما يجعل مخاطر السوق تبقى بسيطة، ومن المرجح أن تبقى تلك المخاطر بسيطة على المدى الطويل.

إضافة إلى ذلك، فإن تصميم الأسلوب المخفض (R-SbM) يختلف اختلافاً كبيراً عن تصميم الأسلوب المعياري لبازل II والمستخدم على نطاق واسع. لذلك فقد عبر المجلس العام عن قلقه من أن تطبيق الأسلوب الجديد قد يشكل تحديات كبيرة في التنفيذ والتكاليف للبنوك التي تستخدم الأسلوب المعياري لبازل II. كما وإن فوائد تنفيذ هذا الأسلوب غير مؤكدة وتحتاج إلى المزيد من التوضيح.

ولذلك فإن وجهة نظر المجلس العام هي تفضيل النهج المعدل لبازل II، وذلك رهناً بتفاصيل الطريقة التي سوف يتم من خلالها تطوير وتعديل النهج المقترح مع توضيح آثاره على رأس المال.

هذا وقد أعرب المجلس العام عن تقديره للعمل الذي تقدمه لجنة بازل لضمان ممارسات تنظيمية سليمة، وسلط الضوء على ضرورة قيام لجنة بازل بموائمة عملها لاعتبارات الصناعة المالية الإسلامية.

وبالإضافة إلى دعم السياسات والنظم الرقابية، يستمر المجلس العام في دعم المؤسسات المالية الإسلامية من خلال عدة أنشطة ومبادرات متنوعة، تتضمن توفير منصة حوار للصناعة المالية الإسلامية تمكنها من مناقشة مستجدات الخدمات المالية الإسلامية والقضايا المستجدة، هذا بالإضافة إلى تمثيل الصناعة المالية الإسلامية في أهم الفعاليات العالمية للصناعة، والعمل على نشر الوعي ومشاركة المعرفة من خلال الأبحاث والمنشورات المتخصصة وبرامج التطوير المهني.



المصارف الإقليمية بحاجة للأخذ بعين الاعتبار مؤثوقية أرقام - كفاية - رأس المال

١٠ - ايلول - ٢٠١٧

حث معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) المصارف في منطقة

الشرق الأوسط على اتباع إطار العمل الذي نشره مؤخرًا بشأن موثوقية أرقام - كفاية - رأس المال للمصارف. ويهدف إطار العمل إلى تعزيز الثقة في التدابير التي تتخذها البنوك الإقليمية للحفاظ على مرونتها، حيث تم إعداده بالتشاور مع المؤسسات المصرفية والمدققين والجهات التنظيمية، ويمكن تطبيق إطار العمل على جميع النسب التنظيمية، بما في ذلك رأس المال، والسيولة، والقدرة المالية.

وبحسب معهد المحاسبين القانونيين ICAEW، يتطلع المستثمرون الأجانب بشكل متزايد إلى المعلومات التي تُفصح عنها مصارفهم المحلية بما يتماشى مع أعلى المعايير الدولية. وينظر الكثيرون إلى نسب رأس المال، والتي يتم إدراجها إلى جانب البيانات المالية للمصارف، على أنها مؤشر رئيسي لسلامة المصرف وقوته.

ويقول إيان كوك، رئيس كلية الخدمات المالية لمعهد المحاسبين القانونيين (ICAEW): «تعتبر نسب رأس المال واحدة من الطرق المهمة جدًا لتقييم استقرار أي مصرف، لكنها غير مدققة. ومن الأهمية بمكان أن يثق الأفراد بهذه النسب والمعلومات. وابتاع إطار العمل هذا يمكن للجمهور والسلطات التنظيمية والمصارف أنفسهم أن يخطوا بمزيد من الثقة في هذه البيانات».

ويسرد إطار العمل الخاص بالنسب التنظيمية، والذي تم نشره في أيار/ مايو ٢٠١٧، بعض المبادئ الشاملة لتوفير الضمانات على أسس متينة، وفي الوقت نفسه إتاحة المرونة لتطبيق هذه المبادئ على مختلف أنواع المخاطر، سواء كانت مخاطر تشغيلية أو ائتمانية، أو مخاطر تتعلق بالسيولة. وقد تم إرساء إطار العمل بما يتيح تطبيقه على مستوى العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط. من جهته، قال المحاسب القانوني المعتمد والمدير الإقليمي لمعهد المحاسبين القانونيين (ICAEW) في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا مايكل أرمسترونج «تتسم رسملة معظم المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي بمستوى جيد فوق الحد الأدنى لمتطلبات بازل ٣ التنظيمية، لكن بعضها فقط يقوم بتدقيق ومراجعة بيانات نسب رأس المال. ولا يزال هناك مجال لتحسين القطاع المصرفي في المنطقة، لكي يتمكن من المنافسة على الصعيد الدولي، وجذب المزيد من المستثمرين الأجانب». وتم تصميم إطار العمل الخاص بضمانات رأس المال لمعهد المحاسبين القانونيين ICAEW ليكون مجزئاً عبر وحدات معيارية، ما يتيح للمستخدمين مواءمة نطاق العمل بما يتناسب مع متطلباتهم الخاصة،

ويمكن كذلك استخدامه من قبل المدققين الداخليين والخارجيين. ومع أنه صُمم للمصارف، يمكن تطبيق الإرشادات أيضًا على المؤسسات الأخرى التي تخضع للرقابة الاحترازية مثل المؤسسات الاستثمارية. ووضع معهد المحاسبين القانونيين (ICAEW) إطار العمل بطلب من السلطة التنظيمية الاحترازية للخدمات المالية في المملكة المتحدة (PRA) في ٢٠١٤.



استراتيجية مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي تركز على تطوير ودعم معايير التعليم المحاسبي

٣ - ايار - ٢٠١٧

نشر مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية استراتيجيته للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١ وخطة عمله لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨، والموافق عليهما من قبل المجلس خلال اجتماعه المنعقد في نوفمبر ٢٠١٦ ومن قبل مجلس الإشراف على المصلحة العامة في اجتماعه المنعقد في شباط/ فبراير ٢٠١٧.

ويعكس محتوى الاستراتيجية والخطة نتائج المشاورات المكثفة وآراء مجموعة كبيرة من الأطراف ذات العلاقة.

ويتلخص جوهر الاستراتيجية الخمسية بتطوير معايير التعليم المحاسبي وتقديم الدعم فيما يتعلق بعملية التطبيق، ومتابعة تطبيق المعايير المحلية والمشاركة والتواصل الاستراتيجي مع الأطراف ذات العلاقة في المجلس، حيث أن الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية ضمان احتواء مهنة المحاسبة للمهارات الأساسية التي تضمن زيادة الثقة العامة في القطاعين العام والخاص.

وقال رئيس مجلس معايير التعليم المحاسبية الدولي السيد كريس أوستين «إنني على ثقة وأعضاء مجلس معايير التعليم المحاسبية الدولي بأن هذه الاستراتيجية ستخدم المصلحة العامة. وإننا نتطلع لمشاركة منظمات المحاسبة المهنية والهيئات الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين وشركات المحاسبة المهنية

والمجتمع الأكاديمي». وسيقوم مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بتطوير مشاريع قائمة ذات علاقة بالتنوير المهني المستمر والشك المهني، وسيتم البدء بالعمل على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحاسبة القطاع العام والحفاظ على أهمية معايير التعليم المحاسبي من خلال تقييم المشهد المتطور لمهنة المحاسبة ومشاركة مجموعة أكبر من الأطراف المعنية.

pwc

مجلس التقارير المالية يوبخ ويغرم برايس ووترهاوس كوبرز بغرامة قياسية قدرها ٥,١ مليون !

١٢ - مايو - ٢٠١٧

قام مجلس التقارير المالية بتوبيخ وصعق برايس ووترهاوس كوبرز بغرامة قياسية قدرها ٥,١ مليون جنيه استرليني (مخفضة من ٦ مليون جنيه استرليني)، بسبب سوء السلوك المتعلق بمراجعة - تدقيق - حساباتهم للسنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١١، كما تم تغريم نيكولاس بودن، كبير المدققين القانونيين وشريك المشاركة في التدقيق وعضو في معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا، ١١٤,٧٥٠ جنيه استرليني (مخفضة من ١٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني) وتم توبيخه بشدة.

كما يجب على شركة برايس ووترهاوس كوبرز دفع مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني مقابل تكاليف المستشار التنفيذي لمجلس التقارير المالية (FRC).

واعترفت شركة برايس ووترهاوس كوبرز وبودن بأنها لم ترتقي إلى المعايير المتوقعة وفشلت في التصرف وفقاً للمبدأ الأساسي للكفاءة المهنية والعناية الواجبة الخاص بمعهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا. وشمل سوء السلوك الاعتراف بالفشل في الحصول على أدلة المراجعة - التدقيق - الملائمة وعدم ممارسة الشكوك المهنية الكافية.

وشملت أفعال سوء السلوك «الواسعة»

أيضا إجراءات محددة في مجالات المراجعة التالية: «استحقاق مدفوعات العلاوة، وجوانب معينة فيما يتعلق بالاعتراف بالعمل الجاري، والمبالغ القابلة للاسترداد على العقود، والمحاسبة عن عقد الإيجار، والتقييم من انخفاض قيمة الشهرة وحساب الشهرة فيما يتعلق بشركة تابعة».

وفي بيان لها، قالت شركة برايس ووترهاوس كوبرز: «نحن نأسف لأن جوانب التدقيق التي أجريت في عام ٢٠١١ لم تلب المعايير المهنية. نحن تعاوننا تعاوناً كاملاً مع FRC خلال تحقيقاتها الطويلة، واستعرضنا النتائج التي توصلت إليها». «نحن نقوم باستمرار بمراجعة وتحديث عمليات التدقيق لدينا استجابة لكل من المراجعات الداخلية ونتائج التفتيش الخارجية. جودة التدقيق ذات أهمية قصوى وتظهر مراجعاتنا السنوية لمراجعة جودة الحسابات تحسن جودة التدقيق لدينا عاماً بعد عام».



لجنة الأوراق المالية والبورصات تحدث دليلاً حول الاعتراف بالإيرادات

١٠ - ايلول - ٢٠١٧

وقد أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات نشرة محاسبية للموظفين لتتوافق مع توجيهات الموظفين الحاليين إلى المعيار الجديد حول الاعتراف بالإيرادات الذي يسري على الشركات العامة في نهاية العام. ويصنف المعيار الجديد للتعرف على الإيرادات بوصفه الموضوع ٦٠٦ في تدوين معايير المحاسبة في مجلس معايير المحاسبة المالية. يتم تصنيف الإقرار القديم بالإيرادات الذي يتم الاستعاضة عنه باسم «الموضوع ١٣ من ASC»، كما قال المجلس الأعلى للتعليم إن الموضوع ١٣ لم يعد قابلاً للتطبيق عندما يعتمد المسجل موضوع ASC الموضوع ٦٠٦.

ومن المفترض أن تطبق الشركات العامة معيار الإيرادات الجديد على فترات التقارير السنوية التي تبدأ بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٧، في حين ستطبق المؤسسات غير العامة المعيار الجديد على فترات الإبلاغ السنوية التي

تبدأ بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٨.

كما ذكر المجلس الأعلى للتعليم أنه قد قام بتحديث إرشاداته التفسيرية المتعلقة بترتيبات عقد الفواتير ومخزونات اللقحات. ولاحظ المجلس الأعلى للتعليم أن الموضوع ٦٠٦ يوفر مجموعة واحدة من مبادئ الاعتراف بالإيرادات التي تحكم جميع العقود مع العملاء ويحل محل إطار الاعتراف بالإيرادات الحالي في الموضوع ٦٠٥ الذي يلغي الحاجة إلى الموضوع ١٣. عند اعتماد الموضوع ٦٠٦، إلى التوجيهات الواردة في قانون سوق الأوراق المالية رقم الإصدار ٢٣٥٠٧ وإصدار قانون المحاسبة والمراجعة رقم ١٠٨، فيما يتعلق بمسألة ستيوارت بارنيس، للمعايير التي يتعين الوفاء بها من أجل الاعتراف بالإيرادات عند عدم التسليم، والتي يشار إليها عادة باسم «عقد مشروع القرار»، حيث أن الموضوع ٦٠٦ من اتفاقية التعاون بشأن البراءات يوفر توجيهات محددة لهذه الترتيبات. وقبل اعتماد الموضوع ٦٠٦، ينبغي أن تستمر الشركات في الرجوع إلى التوجيهات السابقة للمجلس الأعلى للتعليم والموظفين بشأن موضوعات التعرف على الإيرادات. وفيما يتعلق بالموضوع ٨، الذي هو جزء من التدوين المتعلق بشركات التجزئة، لاحظ المجلس الأعلى للتعليم أن الموضوع ٨ لم يعد قابلاً للتطبيق عند اعتماد المسجل لموضوع ASC ٦٠٦. إن المعيار الجديد يلغي عموماً التوجيهات الخاصة بالصناعة.



ماليزيا تطرح إعفاءات من التدقيق

١٠ - حزيران - ٢٠١٧

أصدرت لجنة شركات ماليزيا توجيهها يحدد فئة ومعايير الإعفاء من التدقيق. وكشفت التوجيهات العملية المعنونة «معايير التأهيل لإعفاء المراجعين لفئات معينة من الشركات الخاصة» أن الشركات الخاملة وشركات الإيرادات الصفرية وعتبة الشركات المؤهلة ستكون مؤهلة للإعفاء من مراجعة الحسابات. مؤهلات العتبة هي؛ لا تتجاوز ١٠٠٠٠٠ راند ماليزي، ولا تتجاوز

أصولها ٣٠٠٠٠٠ راندت ماليزي، ولا يزيد عدد موظفيها عن ٥ موظفين. وينطبق هذا على الشركات التي تأسست في ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ أو بعد ذلك التاريخ بالنسبة لشركات الإيرادات الصفرية التي ستطبق على الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٨ وللشركات المؤهلة الدنيا في ١ تموز / يوليه ٢٠١٨. أو بعد ذلك سيكون الإعضاء من المراجعة فعالاً من ١ يناير ٢٠١٨.

ومع ذلك، يجب على الشركة المعفاة من التدقيق أن تقدم البيان المالي غير المدقق الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية المعتمدة ومجلس معايير المحاسبة الماليزي (ماسب). كما يجب توزيع البيانات المالية غير المدققة على أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لقانون الشركات لعام ٢٠١٦، في السابق، قال صانعو السياسات والهيئات التنظيمية إن مراجعة حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة ستظل التزاماً قانونياً بصرف النظر عن حجمها أو ما إذا كانت خاصة أو عامة. ويؤيد المعهد الماليزي للمحاسبين إعضاءات المراجعة للشركات الخاملة، ولكن ليس للشركات الصغيرة. ومع ذلك، فقد أثار الإعلان عن الإعفاء من مراجعة الحسابات للكيانات الخاصة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٦ مناقشة أساساً بشأن عتبة وأنواع الشركات التي يتعين إعفاؤها.

وقال بيكر تيلي ماليزيا شريك ضمان التدقيق وزعيم الشركة داتولوك بينغ كوان أن الإعضاء من التدقيق قد تم مناقشته في ماليزيا لسنوات. وقال إن المشاورات العامة الطويلة التي دامت أربعة أشهر بشأن التوجيه العملي المقترح قد أدت إلى قيام شركة كسم بالتعديل في وقت لاحق وتضييق نطاق معايير الشركات الصغيرة المؤهلة لإعضاء المراجعين.

«في بيكر تيلي، نحن نختلف مع إدخال الإعضاء من التدقيق، وقد سلط الضوء على وجهات نظرنا من قبل العديد من الممارسين الآخرين، مرات عديدة. على المدى الطويل، نتوقع العديد من الشركات قد تختار التدقيق على أساس طوعي بسبب قيمة التدقيق وتكلفة التدقيق منخفضة». وقال بنغ كوان.

وبينما يشكل هذا التغيير شاغلاً لمراجعي الحسابات، فقد أتاح أيضاً فرصاً جديدة في مجال الخدمات مثل الضمان والتجميع. ووفقاً للبحوث السابقة التي قامت بها وزارة الزراعة، فإن تكلفة إجراء تدقيق للشركات النائمة والصغيرة في ماليزيا في الواقع منخفضة جداً في منطقة الآسيان.

واختتم لوك بينغ كوان بـ «قد يؤثر إعفاء التدقيق على شكل أسواق التدقيق في

وبدأ المندوبون أعمال حلقة التدارس بتقييم الوضع الحالي للإدارة المالية العامة والقضاء نظرة على التقرير الأخير الذي أصدره كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للمحاسبين والذي يستعرض الوضع الحالي والإصلاحات الأخيرة التي نفذتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الإدارة المالية العامة.

وأكد المندوبون على الحاجة إلى زيادة توفر واستخدام المعلومات القائمة على الاستحقاقات ذات الجودة العالية بُغية تحقيق الشفافية واتخاذ القرارات عن طريق منظمات القطاع العام بنفسها والبرلمانيين، والصحفيين، والمجتمع المدني، والمشاركين في الأسواق المالية.

وشدّد مندوبو البنك الدولي على أهمية تنفيذ المعايير والتحديات الحقيقية التي تواجهها الدول في مجال المحاسبة والإبلاغ على وجه التحديد وإصلاحات القطاع العام الأوسع نطاقاً الضرورية لاتخاذ قرارات أفضل.

وأكد مندوبو المنظمات المشاركة التزامهم بمواصلة العمل على حث الحكومات على تنفيذ الإصلاحات الضرورية، والبناء على النجاحات الأخيرة وزيادة الأدلة التي تدعم استخدام الإبلاغ المالي على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

وقال الرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين فايز شوهوري: «يشكل الإنفاق الحكومي جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتتكدس الكثير من الحكومات نتيجة لذلك عجز مالي ستسده الأجيال القادمة. يجب أن ندير العرض والطلب فيما يتعلق بتوفير معلومات مالية أفضل حول القطاع العام. كما يجب أن يتبنى قادة القطاع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام القائمة على أساس الاستحقاق كأساس للإبلاغ المالي المتسم بالشفافية والمساءلة، وذلك عنصر أساسي في الإدارة المالية العامة القوية. يجب تشجيع المواطنين على المطالبة بإدارة مالية عامة أكثر قوة وإخضاع المسؤولين الحكوميين للمساءلة».

وقال نائب مدير إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي السيد كريستوفر تاو: «إن التقارير المالية الشاملة وعالية الجودة، بما في ذلك البيانات المالية التي تلخص الوضع والأداء المالي الحكومي ضرورية للحكومات، والمشرّعين، والمواطنين والأسواق لكي يكون لديهم فهم كامل وحديث ودقيق لوضع الدولة المالي. يتطلب وضع ميزانية عمومية كاملة القدرة على اعتماد معايير المحاسبة على أساس

فقط ولكن الآن أصبحت لغة «منح وإعطاء القيمة» على المدى الطويل جزءاً لا يتجزأ من ممارسة إبلاغ الشركات في المملكة المتحدة. ونحن نعلم أن المستثمرين على نحو متزايد يقيمون نوعية تقارير الشركات كمؤشر لجودة الإدارة، وتشير الأدلة إلى أن الشركات التي تمارس التقارير المتكاملة تستفيد من انخفاض تكاليف الاقتراض وكذلك الأداء العالي».



المنظمات العالمية تعقد حلقة تدارس حول تعزيز الإدارة المالية العامة

٣ - ايار - ٢٠١٧

شارك مندوبون عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والاتحاد الدولي للمحاسبين في حلقة تدارس دولية عقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن بعنوان «الشفافية وما بعدها: تسخير قوة الاستحقاقات في إدارة الأموال العامة». وقال رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إيان كاروثرز: «تعقد حلقة التدارس بالتزامن مع مرور عشرين عاماً على استحداث برنامج وضع معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والمنظمات العالمية الملتزمة بتحقيق إدارة مالية عامة أقوى».

وأضاف «تمكن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الحكومات من إعداد معلومات مالية عالية الجودة تسهم في اتخاذ قرارات أفضل وتبني الشفافية والثقة مع المواطنين». مبينا أن الحلقة تعد خطوة أولى حاسمة في تحديد التوجه الاستراتيجي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام للسنوات الخمسة القادمة، والمشاريع التي سينفذها، ومنهجية التعاون مع المنظمات العالمية الأخرى لتقوية الإدارة المالية العامة على الصعيد العالمي.

ماليزيا ويغير شكله، ويمكن أن يكون له أثر ضار كبير على سبل معيشة وفعالية عدد من ممارسي التدقيق الذين يخدمون في المقام الأول الشركات الخاصة. وقد تحتاج الشركات المتضررة إلى استكشاف سبل الإيرادات للتعامل مع الإيرادات المتدنية وتغيير خطة التوظيف المستقبلية. وسيؤدي ذلك إلى ظهور خدمات ضمان أخرى وعدم ضمان».



UK FRC تطلق التشاور بشأن دليل التقارير غير المالية

١٠ - حزيران - ٢٠١٧

أطلق مجلس الإبلاغ المالي في المملكة المتحدة مشاورات بشأن التعديلات التي أدخلت على توجيهاته بشأن التقرير الاستراتيجي الذي يشجع الشركات على النظر في عدد من القضايا بما في ذلك التقارير غير المالية. ونشرت التوجيهات بشأن التقرير الاستراتيجي للمرة الأولى في عام ٢٠١٤، ولكن المملكة المتحدة FRC تتطلع إلى تعديلها في ضوء اللوائح الجديدة للتقارير غير المالية التي دخلت حيز التنفيذ لفترة التقرير التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٧.

وقال بيان صادر عن المجلس الفيدرالي البريطاني «إن المقترحات تعكس الافصاحات المعززة التي يتعين على بعض الشركات الكبرى القيام بها فيما يتعلق بالبيئة والموظفين والمسائل الاجتماعية واحترام حقوق الانسان ومكافحة الفساد ومسائل مكافحة الرشوة». «كما تشجع التوجيهات جميع الشركات على الكشف عن المعلومات حول كيفية نظر مجالس أصحاب المصلحة على نطاق أوسع عند اتخاذ قرارات لتعزيز نجاح الشركة على المدى الطويل».

الموعد النهائي للتعليقات وردود الفعل هو ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧.

سريعة على التعادل، أصدر المجلس بالفعل بيان دعماً للتغييرات المقترحة FRC المملكة المتحدة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة إيرك ريتشارد هويت: «إن التحول الرئيسي مع توجيه اليوم هو أن لا تصبح مبادئنا ثابتة

والانضباط للمهنة العالمية، فإن الارتباط الإيجابي مع مؤشر الشفافية الدولية يرتفع أكثر من أي وقت مضى. وتستند الدراسة، التي أجراها مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال، إلى تقريرين سابقين وهما Nexus ١: مهنة المحاسبة، ما وراء الأرقام، وNexus ٢: مهنة المحاسبة، القيمة المضافة العالمية، والذي يتطرق إلى المهنة العالمية ومساهمتها الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.



المحاسبون " يقدمون مساعدة جوهرية في تقليل الفساد العالمي

٩ - شباط - ٢٠١٧

أظهرت دراسة جديدة عنوانها مهنة المحاسبة - دور المحاسبين الإيجابيين في التعامل مع الفساد، صادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين أن المحاسبين المهنيين يلعبون دوراً إيجابياً رئيسياً في تقليل الفساد إلى جانب لاعبين رئيسيين آخرين في الاقتصاد العالمي ممن يدعمون هياكل الحوكمة القوية. وقال السيد فايز شدهوري، الرئيس التنفيذي للإتحاد الدولي للمحاسبين: «الفساد سرطان عالمي يؤثر بصورة غير متكافئة على من هم أقل قدرة على استيعاب خبائثه». وتظهر هذه الدراسة أن مهنة المحاسبة - التي تعمل من أجل الصالح العام - هي جزء أساسي من العلاج.

وتؤكد الدراسة أن مهنة المحاسبة جزء أساسي من هياكل الحوكمة الوطنية القوية التي تواجه الفساد، بالشراكة مع الحكومات ومؤسسات الأعمال الجيدة. وبصورة مهمة جداً، تظهر الدراسة أن الأخلاقيات المهنية والتعليم والإشراف - التي تقع في جوهر مهنة المحاسبة العالمية - هي المفتاح لتأثيرنا الإيجابي على التعامل مع الفساد.

واختتم شدهوري بالقول «يتطلب التقدم المجدي في هذا الصراع المزمع ثلاثة أمور وهي التعاون القوي في مختلف القطاعات، والاهتمام الدولي المتجدد بالإدارة المالية العامة، والتبني الأكبر للمعايير الدولية عالية الجودة حول إعداد التقارير المالية والتدقيق والأخلاقيات». ومن بين النتائج الرئيسية، كشفت الدراسة أن نسبة أعلى من المحاسبين في القوة العاملة تتعاون من أجل مخرجات أفضل في مؤشر مدركات الفساد العالمية للشفافية الدولية.

وبعد فحص تأثير المهنة في الدول التي تملك هياكل حوكمة أقوى، تبين أن الارتباط كان أكبر بكثير في دول العشرين والدول الأعضاء في فريق العمل المعني بالعمليات المالية. وعند تواجد منظمات المحاسبة المهنية في اقتصاد معين، بعد تبنيها للمتطلبات الأخلاقية والتعليمية ومتطلبات التحقيق

الاستحقاق، بما في ذلك تقييم الأصول والخصوم». وأضاف «وفرت حلقة التدارس التي استمرت ليوم واحد منبراً قيماً لجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين كافة، بما في ذلك واضعي ومطوري المعايير ومستخدمي البيانات المالية الحكومية، كما يسرت نقاشاً حول آفاق وفرص وتحديات متنوعة عند تبني الحكومات للمحاسبة على أساس الاستحقاق ووفرت منبراً لمناقشة سبل المضي قدماً».

وقال نائب مدير إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي السيد غابرييل كيروس: «يعدونا التفاؤل أن الكثير من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي يسعون إلى التحول بصورة متدرجة إلى تطبيق مبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق. رغم ذلك، نحن مدركون أيضاً للتحديات التي تواجهها بعض الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بهذه الإصلاحات. لسنوات عديدة، دعمت إحصاءات الأموال الحكومية المجمعة بناءً على أساس المحاسبة النقدية قياس القيود على السيولة التي تواجهها الحكومات. ولأن طبيعة الأنشطة المالية تغيرت في الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فسيساعد التطور والتكامل بين المنهجية الإحصائية القائمة على أساس الاستحقاق والمعايير المحاسبية للقطاع العام الدول في ضمان استدامة عملياتها المالية». وقالت مدير السياسة العامة للعمليات والخدمات القطرية في البنك الدولي جينيفر تومسون: «ندعم ونشجع بقوة استخدام معايير المحاسبة على أساس الاستحقاق في الدول بغية تمكين التغيير المستدام وطويل الأجل. وتوفر البيانات الموثوق بها حول الأصول والخصوم الحكومية والإيرادات والنفقات أساساً قوياً للإدارة المالية العامة وتعتبر أداة رئيسية لتسهيل تنفيذ الإصلاحات الأوسع نطاقاً في الدول التي ندعمها».

وقال مدير الخدمات العامة والأداء وممارسات الحوكمة العالمية السيد جيم برمي: «لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بعمل مميز في تطوير معايير المحاسبة على أساس الاستحقاق، لكن هناك الكثير من القضايا المتعلقة بالتنفيذ التي تواجهها الدول، والبنك الدولي على استعداد لتقديم المساعدة المتعلقة بذلك، بالإضافة إلى العمل الفني والأعمال المتعلقة بالأنظمة التي يتطلبها تنفيذ المعايير»، مشيراً إلى أنه «ينبغي التركيز بصفة خاصة على كيف يمكن أن تساعد المستحقات الحكومية في استغلال الموارد بشكل أمثل وكيف بإمكان المواطنين إخضاع حكوماتهم للمساءلة».

ICAEW
CHARTERED
ACCOUNTANT



معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) ينشر (IFRS ٩)

٢٦ - ايلول - ٢٠١٧

نشر معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز - توجيهاً بشأن المعيار المحاسبي الجديد، المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية ٩، والذي سيتم تنفيذه في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٨. وتشير القواعد الجديدة إلى أنه يجب على البنوك إظهار خسائرها المتوقعة في وقت مبكر عما كان في السابق. والمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية ٩ هو منتهي أكثر استشرافاً للمستقبل. حيث يطالب المصارف بتقدير خسائر الائتمان من تاريخ سحب القرض، وعلى مدار فترة عمر القرض، الأمر الذي يعد نموذجاً معقداً، ويدعو البنوك إلى التفكير في المستقبل وتقدير أثر الأحداث الاقتصادية المحتملة. ومن الممكن أن يؤدي عنصر التوقع إلى نتائج غير متوقعة، لأن التقديرات تتسم بدرجة كبيرة من عدم الموضوعية. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى صعوبة إجراء مقارنات بين المصارف، وهو ما قد يجده المحللون مثيراً للمشاكل. إن توفير معلومات كافية بشأن التغييرات على أساس سنوي، والافتراضات والتوقعات سيكون له أهمية حيوية للسماح للمستخدمين بمقارنة البنوك. إن تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية ٩ سيزيد بشكل كبير من الحجم الذي خصصته البنوك للقروض المتعترضة، كما سيجعل نتائجها غير قابلة للتنبؤ بشكل أكبر عند وضع التوقعات الاقتصادية. وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك صعوبات التوقع بمستقبل وتعقيدات الحسابات، وتحديد التغييرات «الهامة» في مخاطر الائتمان.

مجلس المعايير المحاسبية
الدولية للقطاع العام يعمل
على تحسين إعداد التقارير
بشأن الأدوات المالية

٢٦ - ايلول - ٢٠١٧

أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مسودة الإفصاح (ED) ٦٢، عن الأدوات المالية، لإبداء التعليقات عليها. وتقوم المسودة على المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية (IFRS) ٩، الأدوات المالية، الذي طوره مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

وسيحل المعيار الجديد المقترح محل معيار IPSAS ٢٩، الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، ويحسن متطلبات هذا المعيار عن طريق إدخال:

- متطلبات التصنيف والقياس المبسطة للأصول المالية
- نموذج إهلاك تطليقي
- نموذج محاسبة تحوطية مرنة.

وصرح رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) إيان كاروتز قائلاً: «محاسبة الأدوات المالية هي مجال مهم ولكنه معقد بالنسبة إلى معظم الحكومات. وعلى الرغم من أن معيارنا IPSAS ٢٩ الحالي يتضمن إرشادات بشأن عدد من المواضيع الخاصة بالقطاع العام، فإنه يتطابق مع المعيار الدولي السابق لإعداد التقارير المالية (IFRS)»

«ومن خلال دمج التحسينات في المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية IFRS ٩، ستقوم مسودة الإفصاح ED ٦٢ بتحسين إعداد التقارير المالية». وطبق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) منهجه لمراجعة وثائق مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتعديلها، لمواءمة مسودة الإفصاح ED ٦٢ مع المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية IFRS ٩، ويتضمن التعديلات المحددة المناسبة للقطاع العام. ويقوم هذا المنهج على أفضل الممارسات الخاصة بالقطاع العام والخاص مع معالجة سمات القطاع العام الفريدة. وتتضمن مسودة الإفصاح ED ٦٢ توجيهات محددة للقطاع العام بشأن الضمانات المالية الصادرة عن طريق المعاملات غير التبادلية والقروض الميسرة والأمثلة التي توضح كيفية تطبيق المبادئ

الواردة في مسودة الإفصاح ED ٦٢ على المعاملات الفريدة للقطاع العام.



مجلس معايير المحاسبة
الدولية يستجيب لنداء
الشركات للحصول على
المساعدة ذات الأهمية
النسبية في البيانات المالية

٢٦ - ايلول - ٢٠١٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية توجيهات بكيفية إصدار الأحكام بشأن الأهمية النسبية. ويحث المنشور الشركات على تطبيق الحكم بدلا من استخدام متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كقائمة مرجعية، بهدف تركيز البيانات المالية على المعلومات المفيدة للمستثمرين.

كما يتشاور المجلس بشكل منفصل حول التوضيحات المقترحة للتعريف الخاص بالمعلومات «الهامة» في البيانات المالية. ويعتبر مفهوم الأهمية النسبية مفهوماً هاماً في إعداد البيانات المالية، لأنه يساعد الشركات على تحديد المعلومات التي يجب تضمينها والمعلومات التي يجب استبعادها من تقاريرها.

وتصدر الشركات أحكام الأهمية النسبية ليس فقط عند البت في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وكيفية عرضها، ولكن أيضا عند اتخاذ القرارات بشأن التقدير والقياس. بعض الشركات تكون غير متأكدة من كفاءة إصدار أحكام الأهمية النسبية وبالتالي استخدمت متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كقائمة مرجعية. ومن أجل تشجيع التغيير السلوكي وتقديم الدعم للشركات التي تصدر هذه الأحكام، أصدر المجلس بيان الممارسة الثاني من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية «إصدار أحكام الأهمية النسبية».

ويجمع بيان الممارسة جميع متطلبات الأهمية النسبية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويضيف توجيهات عملية وأمثلة قد تجدها الشركات مفيدة في البت بأهمية المعلومات. بيان الممارسة غير الزامي ولا يغير المتطلبات

ولا يقدم متطلبات جديدة.

IESBA

مجلس المعايير الدولية
لقواعد أخلاقيات المحاسبين
(IESBA) يقترح متطلبات
أخلاقية معدلة تحظر
الحوافز غير الملائمة

٢٦ - ايلول - ٢٠١٧

أصدر مجلس المعايير الدولية لقواعد أخلاقيات المحاسبين (IESBA) مسودة الإفصاح لإبداء التعليقات عليها، والتنقيحات المقترحة بالقانون الخاص بعرض الحوافز وقبولها. وتعزز المقترحات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين (القانون) من خلال توضيح الحدود المناسبة لعرض الحوافز وقبولها، ومن خلال حظر أي حوافز بقصد التأثير غير السليم على السلوك.

ويغطي إطار العمل الشامل المقترح جميع أشكال الحوافز وينطبق على المحاسبين المهنيين في الأعمال التجارية والمحاسبين المهنيين في الممارسات العامة. كما يقدم توجيه محسن بشأن عرض الحوافز وقبول أفراد أسر المحاسبين المهنيين الأقرباء أو المباشرين لها. وقال الدكتور ستافروس ثوماداكييس، رئيس مجلس المعايير الدولية لقواعد أخلاقيات المحاسبين (IESBA)

: «إن الحوافز التي تهدف إلى التأثير غير السليم على السلوك تمثل مصدر قلق كبير للمصلحة العامة، وتشمل قضايا الرشوة والفساد. والحوافز التي يتم تقديمها بطريقة غير سليمة هي حوافز غير مقبولة وينبغي حظرها». ومن بين أمور أخرى، تطالب المقترحات أيضا المحاسبين المهنيين بمعالجة أي تهديدات للامتثال للمبادئ الأخلاقية الأساسية وفقا للإطار المفاهيمي للقانون حيث لا توجد نية غير سليمة.

وصرح كين سيونغ، المدير الفني لمجلس المعايير الدولية لقواعد أخلاقيات المحاسبين (IESBA):

«إن تطوير المقترحات قد استرشد بالمدخلات المقدمة من منظمة الشفافية الدولية بالملكة المتحدة بفضل خبرتها ومعرفتها الواسعة في مجال الرشوة والفساد». «عند الانتهاء، ستشكل الأحكام الجزء الأخير من القانون المعدل جوهريا والمعاد هيكلته».